

صالح الحديثة بين أحمد واليسع

الملك والخلافة الإسلامية

طارق البشرى

أقبل عام ١٩٢٤ على مصر بدستور جديد يحد من سلطات الملك واستبداده ، وبانتخابات جديدة انتصر فيها الوفد حزب الحركة الديمقراطية الوطنية وحزب ثورة ١٩١٩ ، وبمجلس نواب ديمقراطى يشارك فى السلطة ، وبوزارة جديدة كونها وفقا للدستور حزب الثورة . وبدا فى الأفق أن القبضة الاستبدادية للحكم الفردى آذنة بالارتخاء ، وأن الحكم المطلق الذى يستمد أصوله من العصور الوسطى آذن بالانحسار لصالح المؤسسات الديمقراطية المتصلة بالشعب . وأن جذور الدولة العلمانية التى غرستها ثورة ١٩١٩ أخذت فى الرسوخ باعتبارها الأمر الأساسى اللازم لدعم النظام الديمقراطى . ولم تكن الهزيمة والنصر هنا أمرا حاسما بقدر ماكان ارهاصا باستمرار الحركة السياسية لتحاول قوى الاستبداد استرداد سلطانها المهدد .

وفى خضم هذا الصراع وردت الاخبار بأن مصطفى كمال أتاتورك قد ألقى الخلافة الإسلامية فى تركيا . وعلى الفور فرضت مسألة الخلافة نفسها على الحياة السياسية المصرية . كان الكماليون قد عزلوا سلطان تركيا محمد وحيد الدين وفصلوا الدين عن الدولة وأعلنوا تأسيس الجمهورية ، وولى الخلافة ولى العهد عبد المجيد كخليفة مجرد من السلطة الزمنية يقيم فى الاستانة مع نقل عاصمة الحكم الى أنقرة مركز حركة مصطفى كمال . ثم استشعر الكماليون انه حتى مع تجريد الخلافة من السلطة الزمنية فان بقاءها يشكل مركزا للتمر ضدّهم ، فالفوا الخلافة جملة فى ٣ مارس ١٩٢٤ مع نفي الخليفة المخلوع وأسرته تخلصا من مكمن للخطر يتهدد ثورتهم .

وأهم ما يلاحظ فى هذا الأمر فى سياق التاريخ المصرى ، ان مسألة الخلافة الإسلامية لم تكن تعنى لدى المصريين سلطة زمنية محددة ولا نفوذا سياسيا مباشرا . وفى العصر الوسيط استقلت مصر كثيرا من الناحية السياسية عن الخلافة العباسية . حدث ذلك أيام الطولونيين ومن خلفهم من الدول . فلما انهارت الخلافة العباسية ، وكان ذلك فى بداية الحكم المملوكى لمصر ، نقب الظاهر بيبرس عن واحد من سلالة العباسيين نصبه خليفة فى مصر ، وبقي الخليفة بمصر على عهد دولتى المماليك أقرب الى الرسوم والزخارف التى

تخطيط عرش السلطان المملوكى دون أن يكون للخلافة أية سلطة سياسية فعلية (١) . ثم التامت السلطة السياسية مع الخلافة على عهد العثمانيين حتى تولى محمد على حكم مصر في أوائل القرن التاسع عشر ، فانفصلت مصر عمليا في حكمها الداخلى عن دولة الخلافة . ولم يعد للعثمانيين ودولتهم قابضون مباشرة على أئنة السلطة المصرية ، سياسة وتنظيما لأوضاع المجتمع المصرى . بل أن النفوذ السياسى الذى مارسه الدول الأوروبية وأثرت به على تطور الأوضاع المصرية كان يفوق أثر العثمانيين . ومؤدى هذا أن مصر وان بقيت تابعة لدولة الخلافة من حيث الشكل ، فلم تكن محكومة حكما مباشرا ولا خاضعة خضوعا مباشرا للسلطة السياسية للخليفة . وان الولاء للخلافة الإسلامية في مصر كان ولأء دينيا شبه مفرغ من الارتباط السياسى بها . وفرمان تعيين ولاية مصر وخديويها كان أقرب الى الشروط الشكلية . فلما احتل الانجليز مصر زاد الانفصال السياسى عن دولة الخلافة . وعرفت الحياة السياسية في مصر مع بداية القرن العشرين ، تيار حزب الأمة الذى ينادى بالاستقلال عن تركيا ، كما عرفت تيار الحزب الوطنى الذى يستمسك بالعلاقة بها لا ايمانا بالولاء السياسى لدولة الخلافة بقدر ما هو محاولة للاستفادة من هذه العلاقة الشكلية للضغط إجلاء للاحتلال البريطانى . فلما فصلت مصر عن دولة الخلافة وأعلنت الحماية البريطانية عليها ، تركز أهم سخط المصريين في الحماية المفروضة لا في الانفصال الحادث . ثم هبت ثورة ١٩١٩ كحركة للاستقلال الوطنى تنبنى على أساس الجامعة الوطنية لالجامعة الدينية .

لذلك لم يبد جمهور المصريين معارضة ما عند خلع السلطان محمد وحيد الدين وأعلن فصل الدين عن الدولة في تركيا ، وتجريد الخلافة من سلطانها الزمنى . يذكر الدكتور محمد حسين أن كثرة الناس في مصر أيدت مصطفى كمال في هذه الخطوة ورجت من ورائه الخير للمسلمين واستبشرت بظهور الجمهورية هناك (٢) . واستمرت نغمات الإعجاب تصدح في الساحة المصرية بمصطفى كمال لما حقق من انتصارات ضد الغزو الغربى ولخلعه محمد وحيد الدين الذى احتفى بالانجليز . فلما فر الى مصر شيخ الإسلام التركى مصطفى صبرى وهاجم الكماليين ، انبرى الكثيرون مهاجمين له انتصارا للكماليين هجوما « تجاوز في كثير من الأحيان كل حدود الأدب » (٣) . ومن الجدير بالذكر أن شيخا سلفيا كالشيخ محمد شاكر كنب في «الأهرام» في ٥ ديسمبر ١٩٢٢ ينتصر للكماليين الذين أعزوا الإسلام ويؤيد تجريد الخليفة من السلطة ، لأنه لا يمكن الرضاء بأن يظل العالم الإسلامى مرهونا بارادة فرد ، ولأن الخليفة لا يعدو أن يكون مظهرا لارادة العالم الإسلامى كله لا منبعا لها .

لم تكن مسألة ابفاء السلطة السياسية في يد الخليفة محل اهتمام المصريين . بل على العكس رحب جمهورهم بتجريده منها ، وكان غالب رجال الدين من بين المرحبين بذلك . انما الأمر الذى اهتز له الوجدان الدينى في مصر هو الفاء الخلافة ذاتها كمنصب دينى أو كرمز لتجمع الافكار الإسلامية . والذى يبدو من مطالعة الآثار المكتوبة عما أحدثه الفاء الخلافة وقتها من ردود الفعل ، ان غالبية هذه الردود كانت تتعلق بالخلافة كمركز دينى وكرمز لتجمع الشعوب مما لم يثر بشأنه جديا أمر السلطة السياسية . فامين الرافعى يهاجم طرد الخليفة كأم يتعارض مع معانى الاخلاق والانسانية ، ومحمد البتانونى يقول ان الخلافة ليست ملكا لاتراك وحدهم حتى يلفونها وحدهم لأنها خلافة المسلمين (٤) . وهذا احتجاج لا يصدر الا عن من ينظر للخلافة كرابطة دينية فحسب لاتعلق بسلطة الدولة ، وهو احتجاج يفصل بين الخلافة الواحدة وبين التعدد الحاصل للوحدات السياسية للبلدان

التي تدين شعوبها بالاسلام . وصحيفة الاهرام التي ايدت فصل الخلافة عن سلطة الدولة في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٢ ، نعت الفاء الخلافة في ٤ ، ٨ مارس ١٩٢٤ وهاجمت هذه الخطوة الاخيرة . ولم يظهر وجه تناقض بين الموقعين . وكذلك كان الشأن فيما ملا الصحافة من كتابات رجال الدين وغيرهم (٥) . وصحيفة «النظام» التي شنت أعنف هجوم على الفاء الخلافة ، كانت تستند في هجومها على أنه يكفي تجريد الخلافة من السلطة الزمنية وابقاء السلطة الدينية للخليفة ، وأنه لا يجب الفاء الخلافة بعد أن أصبحت سلطة روحية لا دخل لها بالسلطة الزمنية ولا هي عقبة في سبيلها . وكذلك كان الشأن في صحيفة «السياسة» المعبرة عن الاحرار الدستوريين ، و «البلاغ» المعبرة عن الوفديين (٦) .

وماكان لأحد أن يسوق منطقاً متسقاً في هذا الشأن يدافع به عن سلطة لاتتعلق بالحكم في بلده ، ان انفصال مصر عن سلطة الخلافة حاصل من قديم . انما انحصر أمر الخلافة عندهم في زاوية ماهو مشترك بين مسلمي مصر ومسلمي العالم وهو المركز الديني . وماكتب عن لزوم البيعة التي تمت لعبد المجيد في أعناق المسلمين وعدم شرعية خلعهم (٧) ، انما انحصر في المعنى الديني للبيعة تقريباً على سابقة الاعتراف بانفصال السلطة الزمنية في مصر عن السلطة في تركيا . وكان أول مناقش به مفكرو الاحرار الدستوريين أمر الخلافة الملفية ، هو اعترافهم بحق السيادة التركية في تقرير فصل الدين عن الدولة وصياغة اشكال هذا الفصل ، وأشاروا الى سابق تجربة مصر في هذا الشأن اذ جرت تجربتها التاريخية على التوفيق الدائم «بين موجبات العصر ومقتضيات الدين» اذ انشأت المحاكم النظامية بجوار المحاكم الدينية ، ومعاهد التعليم الحديث بجوار التعليم الديني ... ، ولكن الاحرار نفذوا القرار التركي من زاويتين : الاولى أن تركيا «تسلك الآن مسلك الثورة في قلب أنظمتها الاجتماعية .. (بينما مصر) تندرج الى الفايات التي يقتضيها زماننا بدون أن يكون هناك فاصل محسوس في التصور بين أي هيئة مدنية وهيئة دينية» ، والزاوية الثانية أن الخلافة أمر مشترك بين المسلمين والأتراك : والامم الاسلامية تهمسك باهداب الخلافة بصرف النظر عن ذات الخليفة (٨) .

صلى الفاء الخلافة :

ولمصر البلد المحنل المطالب بالاستقلال والتحرر والطامح الى النهوض ، ادراك قوى - رغم الاحتلال والتأخر - بما تنطوى عليه من قدرات حضارية كامنة أو متحركة ، وماتميز به تجاه الشعوب المحيطة . ولديها دائماً احساس بأنها رابطة عقد ما ومركز لشيء ما ، وبأن ثمة «رسالة» أو «دورا» موكولا لها . وهي تلتقط من الحاضر القائم مايدعم دعواها ، فان لم تجد فيه كثيراً مسعفا وجدت في تاريخها رصيда لا ينفذ في اقناع المصريين على الأقل بذلك . وتتصارع التيارات السياسية والفكرية في مصر ، ولكنها تصدر جميعا عن هذا الاحساس المشترك الذي لا يبدو أن أحدا فيها أنكره أو أهمله . والسلفيون فيها يرونها مركز البعث السلمي ، والتقدميون يرونها مركز التقدم المأمول . واذا اختلف المختلفون في تحديد محيط الدائرة فهم متفقون تقريبا على كونها مركزا لدائرة ما .

وقد تسبب الفاء الخلافة في توهج الوجدان العاطفي الديني . واضطربت المواقف فلم تتبلور سريعا . ووجد من يؤكد أن الفاء الخلافة باطل ، ومن يقول ان خلع عبد المجيد باطل كذلك وبيعته ملزمة باقية . وأعلن بعض رجال الدين في بيان أصدره أن خلع عبد المجيد غير شرعي وبيعته لاتزال في الأعناق (٩) . وسجلت ذلك النظام وغيرها من الصحف

بما كانت تنشره من مقالات ورسائل (١٠). ثم وردت الاخبار أن ملك الحجاز الهاشمي حسين ابن علي يدعى الخلافة ويأخذ البيعة لنفسه في فلسطين وشرق الأردن . فاستفز هذا الزعم جماع المشاعر الوطنية والدينية لدى المصريين ، ولم تكن ذكرى تعاون حسين مع الانجليز أثناء الحرب بعيدة عن الازهان . ثم رشحت الشائعات سلطان مراکش لها ، ووجد من يدعى أحقية ملك الافغان فيها وهكذا (١١) . فتلاطمت تيارات الراى العام بين الخلافة الملقية والدعاوى الزعومة . ولم ينس أحمد شوقي في رثائه الحار للخلافة أن يشير الى ادعاء النبوة بعد موت الرسول فيقول :

فلتسمن بكل أرض داعيا يدعو الى الكذاب أو لسجاح

لذلك لم تمض أيام معدودة حتى ظهرت المطالبة بأن يعقد مؤتمر اسلامى للخلافة في مصر ، وأن يرشح ملك مصر خليفة للمسلمين . كتب الشيخ محمد حسين وكيل الأزهر السابق يقول ان الأمة المصرية هي أهل للخلافة وأحق بها من غيرها « فان فيها من علماء الدين وطلاب العلم الوفا عدة وفيها الأزهر الشريف .. » (١٢) . وكتب «السياسة» نقول ان صحف أوروبا « تتحدث عن الاحتمال الكبير بانتقال ذلك الامتياز الدينى الرفيع الى مصر برضاء الشعوب الاسلامية» وان ثلاثمائة مليون مسلم يرحب بقبول الملك فؤاد خليفة للمسلمين « لأن مصر سراج الذكاء الاسلامى » (١٣) . ثم قالت ان أفضل مكان لانعقاد المؤتمر الاسلامى هو القاهرة ، لأن الدعوة اليه تصدر عن مصر ، ولأن مركزها الجغرافى يسهل عقده فيها ، ولأن لفتها لغة القرآن وفيها الأزهر . (١٤) وكتبت « الاهرام » « علينا الا ندع علم الخلافة يسقط ونرجو الملك أن يقبلها .. » وان قد سقطت بيعه عبد المجيد . (١٥) . ونشرت صحيفة « مصر » مقالا لمحمد عبد الهادى عمار يقول « لتكن الخلافة في مصر وفي بيت محمد على باشا محرر مصر والشرق . » (١٦) . وبذلك ظهر اسم الملك فؤاد كمرشح للخلافة حتى لا يخرج مركزها السامى من مصر ، وظهرت مصر كمكان انعقاد مؤتمر الخلافة لأنها أكبر دولة دينها الرسمى الاسلام بنص الدستور . (١٧) .

وبهذا يلاحظ أن مجمل الاتجاه العام المؤيد لأن تقوم مصر بدور خاص في أمر الخلافة ، عقدا للمؤتمر الداعى لها واختيارا للخليفة ، كان هذا الاتجاه في الأيام الاولى يصدر عن ان الخلافة مفهوم دينى لا يرتبط بسلطة سياسية ، ومصر مؤهلة للقيام بهذا الدور لمركزها الدينى الممتاز بحكم كونها بلد الأزهر أكبر جامعات الاسلام وبحكم ما تضم من أعداد كبيرة من رجال الدين . وقد شاركت صحف الوفد في نشر ما يتعلق بهذه الدعوة في هذا النطاق . (١٨) .

الملك والخلافة :

لا شك أنه في مارس على التحديد ، كان الملك يبحث عن سلاح يفل به سلاح الوفد ، ويفك به الحصار الذى فرضه عليه الدستور الجديد والبرلمان والوزارة الجديدة . وكان أكثر ما يزعج البصر لديه - فيما يبدو - وبعث المرارة أن يضطر الى أن يدعوا بنفسه حصومه السياسيين لتولى الوزارة ومشاركته السلطة . وأصل البلاء عنده كما اظهرت ثورة ١٩١٩ هو التكوين الوطنى المصرى للجماعة السياسية الذى استندت عليه الثورة ، والتنظيم الديمقراطى الذى نادى به . ومبعث البلاء هو تأييد الشعب في هذين الامرين للوفد « .

في هذا الوقت بالتحديد الفى الاتراك بردة الخلافة طريحة على الأرض ، تحوطها مواطنو المسلمين وأنظارهم بالتوفير . والخلافة ملقاة تنتظر من يمسكها ، وهى طريق لا بأس به الى عواطف الجماهير بعد أن انقطع السبيل بين الملك وبينهم . وهى مؤسسة تعلق بها الكثير من تقاليد نظم الحكم فى العصر الوسيط ، المدينة الفاضلة للحكم الفردى المطلق . هى المؤسسة القادرة على اكساب الملك شيئا من التأييد الشعبى ، وعلى محاربة دستور ١٩٢٣ . وإذا لم يكن فؤاد ذا ملكات تميزه عن غيره من الملوك والأمراء ، فإن لديه مصر ذات الثقل بين الشعوب الإسلامية ، ولديه الأزهر ذو المكانة التاريخية ، وذو المنزلة التى زادت كثيرا بعد الفناء الخلافة من تركيا فى نظر شعوب الاسلام . ومصر والأزهر كفيلا بانجاح مسعاه . وكان الانجليز وراءه فى هذا المسعى ضمانا لوجود الخلافة ذات النفوذ الكبير فى أرض يحتلونهم ومع ملك يرتبط بهم (١٩) .

وجد فؤاد فى البردة الملقاة ضالته ، ولكنه فى هذا الوقت بالتحديد أيضا ، لم يكن مطلق اليد والارادة . إذ تقف على أبوابه وزارة ثورة ١٩١٩ برئاسة سعد زغلول خصمه السياسى والمعروف «منذ بداية حياته السياسية .. معارضا للجامعة الإسلامية» . وكان سعد زعيما للثورة والشعب ذا سيطرة كبيرة على الراى العام قادرا على حمل الناس على الاستجابة فى كل ما يصدر عن القصر من مشاريع (٢٠) . أخفى الملك رغبته لم يكشفها على الملأ ، وكان طريقه الى الخلافة يبدأ بالأزهر ، فاستعان بكبار رجاله .

وفى ١٩ مارس اجتمع عدد من علماء الأزهر وطلبته ألفوا لجنة تدعو هيئة كبار العلماء والأمراء وغيرهم من قادة الراى للبحث فى أمر الخلافة ، واسندت رئاسة اللجنة الى الشيخ يوسف نصر الدجوى من هيئة كبار العلماء . (٢١) وفى ٢٥ مارس اجتمع بالإدارة العامة للمعاهد الدينية بالأزهر ما سمي « الهيئة العلمية الدينية الإسلامية الكبرى » فكان اسمها تصفيفا لكل ما يمكن أن يجتمع من الألفاظ الباعثة على التوفير والاحترام . اجتمعت برئاسة شيخ الأزهر أبو الفضل الجيزاوى وعضوية كثيرين منهم محمد مصطفى المراغى رئيس المحكمة العليا الشرعية وعبد الرحمن قراة ومحمد على البيلابى ، وعبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية ووكيل الأزهر السابقين محمد حسنين ومحمد شاكر ، وفيها مديرو المعاهد الدينية ومشايخ الأقسام بالأزهر وغيرهم . وفيها من المدنيين أمين سامى وأحمد تيمور من أعضاء مجلس الشيوخ ، وأحمد خشبة وكيل مجلس النواب ، وعبد الحليم البيلبى وغيره من أعضاء مجلس النواب ، وفيهم محمد وحيد الأيوبى والسيد رشيد رضا . وتولى السكرتارية الشيخ حسين والى مفتش المعاهد الدينية .

طلعت الهيئة فى اليوم ذاته ببيان غاية فى الأهمية ، إذ ردت مفهوم الخلافة الى أصل وضعه أيام السلطة العثمانية ، وقررت صراحة ان الخلافة « رئاسة عامة فى الدين والدنيا .. والامام نائب عن صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم فى حماية الدين وتنفيذ أحكامه ، وفى تدبير شئون الخلق الدنيوية على مقتضى النظر الشرعى .. » وان الامام يتولى الحكم بالبيعة من « أهل الحل والمقد » أو باستخلاف امام قبله ، أو بطريق التقلب وحده . وبهذا لم ترد الهيئة مفهوم الخلافة الى معناه السلفى القديم فحسب ، ولكنها سكبت فيه ماء السياسة قراحا . ولم تفرق فى شرعية تولي الامام ، بين بيعة تجريبها « الصغوة » وبين الحكم الورائى وبين التقلب والقهر ، وان استبعدت أسلوب الانتخاب العام .

أما سلطة الامام الدنيوية فقد حددها البيان « لما كان الامام صاحب التصرف التام

في شئون الرعية وجب أن تكون جميع الولايات مستمدة منه وصادرة عنه كولاية الوزراء وكولاية أمراء الأقاليم وولاية القضاة وولاية نقباء الجيش وحماة الثغور .. » وهى سلطات كاملة على الادارة والجيش تتجنب الفكر السياسى الذى انبنى عليه دستور ١٩٢٣ فيما قرره من أن جميع السلطات مصدرها الأمة وأن الحكومة برلمانية نائية .

ثم عرجت الهيئة الى توضيح ما ينحل به عقد الامامة ، أى خلع الخليفة . فهو ينحل بزوال المقصود من الامامة كالأسر والعجز عن تدبير مصالح الأمة أو متى وجد من الامام ما يوجب اختلال أحوال المسلمين . ومهدت بهذه المقدمة لتقرير شرعية خلو منصب الخلافة ، اسقاطا لدعوى بقاء اسفحال الخلافة بعد المجيد . وقالت انه اذا كان الأتراك قد أحدثوا بدعة ، فلم تكن خلافة عبد المجيد خلافة شرعية أصلا لانها كانت مجردة عن السلطة الزمنية منذ توليته ، والدين لا يعرف هذا التجريد . وحتى اذا صحت البيعة له فلم يتم لهذه البيعة نفوذ في الحكم (والصحة والنفاذ من اصطلاحات الفقه الاسلامى القانونى .) . ولو كانت صحيحة نافذة فقد انحلت الخلافة عن عبد المجيد بعجزه عن القيام بتدبير أمور الدين والدنيا . والنتيجة ان ليست له بيعة في أعناق المسلمين . وخصت الهيئة من كل ذلك الى البند الرابع عشر من بيانها الذى يعلن الدعوة لعقد مؤتمر اسلامى بالقاهرة تحت رئاسة شيخ الأزهر يحضره ممثلون لجميع الأمم الاسلامية « ليبحث في من يجب أن تسند اليه الخلافة الاسلامية .. » وحدد للاجتماع مارس ١٩٢٥ (٢٢) . وشكلت الهيئة مجلسا اداريا للمؤتمر وسكرتارية عامة له أشرف عليها الشيخ حسين والى . ثم بدأ تكوين لجان فرعية للخلافة في المدن والأقاليم ، فظهر بذلك ان ثمة « تنظيمًا » جديدا يعمل على الانتشار وتكوين الفروع له ، وهو تنظيم دينى سياسى وفقا للمفهوم الذى أكدته بيان الهيئة عن الخلافة .

كان حسن نشأت وكيلًا لوزارة الأوقاف وعلى اتصال وثيق بالملك . ثم صار وكيلًا للديوان الملكى . وقد أكثر نشأت من الطواف بالأقاليم للدعوة للمؤتمر وتكوين لجانه واجتمع « بعلماء الدين في طنطا والإسكندرية وتتابع اتصالاته بلجان الخلافة في هذه المدن .. » (٢٣) . ويحكى عن الشيخ الطواهرى انه رأى تأليف لجان الخلافة في أنحاء مصر لرجوع للمؤتمر وتنفيذ قراراته فيما بعد ، كما رأى أن يكون « الذين يدعون لتأليف هذه اللجان هم رجال الدين أنفسهم ، كبارهم قبل صغارهم ، بل فلتقم ادارة الأزهر ذاتها بهذه المهمة فيكون شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التى تقع في مناطقهم .. » وكان الطواهرى شيخا لمعهد أسيوط فالقيت اليه مهمة تأليف لجان انصياد من بنى سويف الى أسوان ، وكان له وكلاء في كل مديرية يعاونونه في تأليف اللجان ومنهم القاضيان الشرعيان إبراهيم حمروش وعبد الرحمن حسن . (٢٤) وامتد نشاط الدعوة حتى وجدت لجان فرعية في القرى على ما سجلت الصحف دقتها حتى قرى مركزى دسوق وكفر الشيخ في شمال الدلتا (٢٥) .

ثم أصدرت الهيئة مجلة شهرية باسم « مجلة المؤتمر الاسلامى العام للخلافة في مصر » يرأس تحريرها الشيخ محمد فراج الميناوى رئيس جمعية تضامن العلماء وسكرتريه شيخ الأزهر وذو الاتصال الوثيق بحسن نشأت على ما دلت عليه صحيفة « السياسة » (٢٦) . وظهر أول أعداد المجلة في أكتوبر ١٩٢٤ افتتح بمقال للسيد رشيد رضا قال فيه ان غاية المؤتمر وضع « قواعد حكومة اسلامية مدنية واختيار خليفة وامام للمسلمين . » وأطرد صدور المجلة شهريا حتى العدد الرابع ، ثم صدر منها خمسة أعداد أخرى خلال عامي

١٩٢٥ - ١٩٢٦ . وانحصر كتابها تقريبا في رشيد رضا والنياوى ووالى وعبد العزيز الاشرافى وعبد الباقي سرور نعيم .

بهذا ظهرت فكرة الخلافة على يد الملك فؤاد كفكرة سياسية ترمى الى اعادة صياغة الدولة المصرية على نحو يتعارض مع دستور ١٩٢٣ . وكان بيان « الهيئة العلمية ... » بمثابة المنهاج السياسى المستهدف فكرا وعملا . وكان تأليف اللجان استهدافا لبناء تنظيم سياسى بمستويات منصلة من المجلس الادارى للهيئة الى المديرية والمراكز والقرى فضلا عن المدن ، لتنظيم ما يمكن من الجماهير تحت سيطرة الملك المرشح للخلافة ، وكان اسد انصار المجلة مؤكدا للدلالة السياسية للهدف المرجو .

حكومة الوفد والخلافة :

منذ ظهر بيان « الهيئة العلمية ... » بمفهومه السياسى عن الخلافة ، بدأ الرأى العام يتشكل فى اتجاهات شبه محددة . وظهر وقتها بين رجال الدين من ينتقد بيان الهيئة فى زعمها شرعية خلع عبد المجيد (٢٧) . كما ظهر من قبل من يدعو للتريث فى تنفيذ مثل هذه الدعوة . لان الانجليز مهتمون بايجاد الخلافة على ارض يسيطرون عليها وأن الواجب عدم التسرع فى الاقدام على أمر قد يتعارض مع المصالح المصرية « ان مركزنا دقيق فى كل شىء حنى فى مسائلنا الداخلية .. » (٢٨) . كما ظهر من ينادى باهمال فكرة الخلافة أصلا بقوله « الله .. لا خلافة .. ولا خليفة . » (٢٩) . على ان هذه المعارضة لم تتخذ علانية شكل الهجوم المركز . ويبدو ان كان ثمة نوع من النهويين بما صنعت الهيئة ، فقد تكونت ممن أسمعتهم « السياسة » فيما بعد بموظفى المعاهد والأوقاف ، وكان فيها من أيدوا من قبل فصل تركيا للسلطة الزمنية عن الخلافة ، وبدا الأمر للبعض كانه نغمة من النغم ما تلبث أن تقوى (٣٠) .

وبالنسبة للوفد ، فقد لقي الغاء الخلافة لدى جماهيره الصدى نفسه الذى لقيه لدى جماهير الرأى العام ، وذلك فى الأيام الأولى . ويبدو ان الأمر اعتبر وقتها فورة عاطفية لا تلبث أن تهدأ ، وانها أمر دينى يصعب أن ينتج عنه أمر سياسى . والحاصل انه فى الأيام الأولى ، لم تكن المواقف السياسية قد تحددت حول هذه المسألة . وقد لقي بالخلافة فى الساحة المصرية فى أيام انتصار تاريخى حققه الوفد والشعب فى الانتخابات ونولى الوزارة . وكانت الساحة شبه خالصة لقضايا المسألة الوطنية الديمقراطية ، التى ساد فيها الوفد وشاد . فاشترك كتاب انوفد وصحفه فى نعى الخلافة على الطريقة المنشرة ، وعرفت « البلاغ » مقالات الشيخ محمد شاكر وغيره دفاعا عن الخلافة (٣١) .

ويبدو أيضا أن انوفد - رغم وهج الانتصار - لم تقش عيناه عن رؤية ما يمكن أن يكون بصيصا من الخطر ينمو فى المستقبل . وهو حزب يعلم جيدا ان مصدر قوته الوحيد هو جماهيرته التى صمدت به الى الحكم . وقد ولى الحكم ممدود البصر والساعد الى مفتاح السيطرة عليه ، قوى الرجاء فى ذلك بفضل هذه الشعبية . على انه لم تكن الصيغة الجديدة للصراع بينه وبين الملك حول هذه السلطة قد انضحت معالها بعد فى اطار الوضع الجديد الذى لم تمض عليه أسابيع . فى هذا الاطار يمكن ابداء الملاحظات الآتية عن موقف الوفد :

أولا : ساهم كثير من كتاب الوفد فى النغمة السائدة عن استنكار الغاء الخلافة ، وأيدوا نشاط كبار العلماء فى اعلان خلو منصب الخليفة وسقوطبيعة عبد المجيد والدعوة

للمؤتمر ووجوب بقاء الخلافة ، مع مهاجمة الملك حسين وغيره من الملوك الطامعين فيها (٣٢) . وبدأ أن الأمر يعالج بحس وطنى مصرى . فلا مصلحة لوطنى ينادى بالاستقلال ويكافح من أجله في أن تقوم علاقة بين شعبه وبين مؤسسة تنتمى لدولة أجنبية ، وهى علاقة تتضمن نوعا من الولاء ، ولو كان في شأن غير سياسى . وقد جمع الوفد منذ ١٩١٩ تقاليد الكفاح الوطنى بشقيها ، أى معارضة الاحتلال البريطانى ومعارضة التبعية الرسمية للدولة العثمانية معا . ويصدق على الوفد هنا ما ذكره الدكتور محمد حسين عن سعد زغلول من اعلاء شعار الجامعة الوطنية . لذلك يكون من المنطقى تماما أن يعارض الوفد - أو بالأقل يمتنع - من قيام الخلافة في خارج مصر . حتى ولو قامت كمؤسسة دينية خالصة .

ونظر الوفد الى نشاط « الهيئة العلمية .. » باعتباره يساهم في تحقيق نظريته السابقة . وهو نشاط يصدر عن رجال لهم مراكز رسمية في الدولة التى أسسك الوفد أعنتها أخيرا ، وهو قادر من خلال الدولة على توجيه نشاط هؤلاء ، أو التأثير فيه دفعا ومنعيا . كتبت « البلاغ » تقول « ان مسألة الخلافة بمصر هى في أبدي أوليائها الطبيعيين .. » (٣٣) ، وذكرت انها مسألة دينية دقيقة لا مفر من الرجوع فيها الى أحكام الشريعة ، والعمدة في ذلك هيئة كبار العلماء بما لها من احترام ورفعة مقام وبما هى أهل له من الثقة في اخلاصها ونزاهتها .

وإذا كان الوفد لم يجد غضاضة من نشاط رجال رسميين له عليهم نفوذ مأمول من خلال أجهزة الحكم ، فقد نظر رجاله بعين الريبة لنشاط جماعة الشيخ أبى العزائم ، لانه نشاط غير متصل الروابط به ، دولة أو حزبا ، وهو نشاط تنظيمى له اتصاله بالأحزاب العصادية للوفد ويدعو لاقامة الخلافة خارج مصر ، على ما ستجىء الإشارة اليه فيما بعد (٣٤) .

ثانيا : لم يفقد الوفد حذره تجاه الملك ، ولاتجاه مساعى الأمير عمر طوسون المناوئ للوفد منذ ١٩١٩ . ويظهر ان الحزب لم يشأ أن يتعجل الامور باتخاذ موقف قاطع في الأمر . وعلاقة الوفد بالملك في اطار السلطة الجديدة لا تزال جديدة ، ومسألة الخلافة لا تزال هائمة . فترك الأمر على سياقه لمنابر غير الرسمية تتعدد فيها وجهات النظر وتتنوع ، دون أن تدلى قيادة الوفد ولا رئاسة الوزارة ببيان واحد في الأمر ، ودون أن تتخذ موقفا قاطعا بشأنه . وقد عمد الأحرار الدستوريون خصوم الوفد الى وخز الوزارة لتتخذ موقفا صريحا في أمر الخلافة والدعوة لمؤتمرها في مصر ، قبل أن يصدر بيان «الهيئة العلمية .. » ، « ان الحكومة المصرية لم تبد رأيا الى اليوم ، وقد كان حقا عليها أن تبدى رأيها غداة صدر قرار أنقره .. (وهى) لا تزال في حيرة .. » (٣٥) فلم يؤثر هذا الخوخ في الوفد ووزارته .

ثم كان ان اتجهت أنظار كثيرة الى الأمير عمر طوسون تستحثه للنشاط فيما فيه حماية للإسلام ، كجمعية تضامن العلماء ولجان أبى العزائم . (٣٦) . وبدأ نشاط الأمير ، وأراد هو بما له من نفوذ الامارة ، أن يحاول وخز الحكومة الوفدية أيضا ، عساه ينجح فيما فشل فيه الأحرار . فأرسل خطابا رسميا الى سعد زغلول في ١٥ مارس يشير فيه الى اقتراح بعقد مؤتمر اسلامى ينظر مسألة الخلافة ، وان هذا الاقتراح يصادف ارتياحا « فما هو رأى الحكومة في ذلك وهل توافق على عقد هذا المؤتمر في مصر . » فرد عليه سعد في ١٨ مارس بجواب أشبه بالصمت يقول « أشرف بأن أبدي انى عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التى لها علاقة بشخصه الكريم ، وسأبلغ سموه ما ألقاه

من جلالتة في هذا الشأن . « وقد أذيع نص الخطابين من جانب دائرة الأمير (٣٧) لأن الحكومة لم تحاول حتى نشرهما . ومما يستنبط من هذا الجواب الصامت ، وعلى سعد بأن حركة الخلافة لن تبدأ الا من القصر وانه لا يزال في دور المراقب . وعبثا حاول البعض حمل هذا الجواب على أن أمر المؤتمر في ذمة الحكومة و «(عناية زعيم الأمة)» (٣٨) . على ان محمود عزمي قد علق على جواب سعد محذرا اياه من أن أمر الخلافة لا يتعلق بشخص الملك وحده ، ولكنه يتعلق بسياسة البلاد ، وبالدستور الذي تحظر المادة ٧ منه على الملك أن يتولى أمرا بجوار ملك مصر بغير رضا البرلمان ، وسأل سعدا « هل يرى رئيس الحكومة ان الخلافة بهذا تصبح مسألة سياسية مصرية . . » (٣٩) وسكت سعد هنا ايضا سكتة الانتظار .

وما يكشف موقف سعد غير المعلن ، هو ما حكاه أحمد رمزي عضو مجلس النواب ، اذ أدرك الحاكم أن نشاط العلماء لعقد المؤتمر لا يعود بفائدة على الدستور ولا على الاستقلال، فقدم سؤالاً لسعد في مجلس النواب في ١١ أبريل يطلب اليه به النصح بالابتعاد عن هذا المسعى ، فاجابه سعد جوابا خاصا (في غير الجلسة العلنية) بمحضر من أعضاء الهيئة الوفدية والوزراء ، بأن قرار العلماء بتحديد موعد المؤتمر بالقاهرة بعد عام فيه «ما يكفل تجنب الصدام مع شعور بعض أفراد الأمة ، ويكفل اهمال هذه الفكرة» (٤٠) .

ثالثا : لم يطل الانتظار والترقب . فقد واجهت الوزارة في سعيها للسيطرة على أجهزة الدولة عقبات كؤود . واشتد الصراع بينها وبين الملك المؤيد من الاحتلال البريطاني . وليس هنا مجال التفصيل في هذا الشأن (٤١) ، ولكن تكفي الإشارة الى أن هذا الصراع قد تصاعد وتشابكت خيوطه حتى انتهى بخروج الوفد من الحكم في أواخر ١٩٢٤ بعد مقتل السردار . ومما تفيد الإشارة اليه في هذا المجال ، ان الوفد خلال فترة حكمه لم يستطع أن يقبض على كثير من أئنة السلطة . ويحكى ان سعدا لما سافر الى لندن لمفاوضة مكدونالد في صيف ١٩٢٤ وجد نفسه محاطا بنطاق من جواسيس الملك (٤٢) . وان كثيرا من أجهزة السلطة ورجال الإدارة كان على علاقة مباشرة بالسراى ، وان الملك أحكم علاقته بكبار رجال الأزهر ، واستطاع رجاله أن يحركوا طلبة الأزهر في مظاهرات ضد حكومة الوفد في خريف ١٩٢٤ . وبهذا كان محركو الدعوة للمؤتمر الاسلامي للخلافة على علاقة مباشرة بالسراى رغم كتمان هذا الأمر . (٤٣) . وان حكومة الوفد لم تكن تملك ازاءها شيئا جديا .

وضمن هذا السياق ، ظهر للوزارة ان مسألة الدعوة للخلافة ، ليست مجرد هيئة رسمية أصدرت بيانها ، وليست مجرد مؤتمر يرجا انعقاده أو لا يرجا ، ولكنه كما يحكى عبد القادر حمزه صاحب البلاغ « وجد في البلاد فجأة شيء سمي (لجان الخلافة) وعرف ان هذه اللجان تجد تعصيда من بعض الدوائر (يقصد الملك) وان بعض الموظفين يؤيدونها بغير أن يكون للحكومة علم بها . . » (٤٤) . وكرهت الوزارة تأليف هذه اللجان كراهيتها لأن « توجد في البلاد قوة تعمل بجانبها في الخفاء ، وأن يكون مصدر هذه القوة موظفين في القصر ، لأنه متى سمح لهذه القوة بأن توجد وتنمو فلا شيء يمنعا من أن تقف يوما في وجه الوزارة والبرلمان . . » (٤٥) أدرك الوفد اذا أن الأمر أمر تنظيم سياسى بنينه السراى لحسابها لتواجه به الوفد في صراعهما على السلطة . والخطورة انه تنظيم سياسى يبنى باسم الدين ويساهم فيه بعض من رجال الأزهر .

وكان سعد - في البداية قبل تشكيل اللجان - قد قابل الملك وسأله رأيه في نقل

الخليفة الى مصر ، وذلك على ما ذكر سعد في جوابه لعمر طوسون في ١٨ مارس ، فادعى الملك المزوف عنها حسبما حكى لأحمد رمزي جوابا على سؤاله في ١٤ ابريل (٤٦) . فلما رأى سعد لجان الخلافة تتكون واستشعر خطرها السياسى ، لجأ الى حنكته المعروفة ليتخذ فى الأمر اجراء يتسل به فاعلية الملك ويقطع من صلاته بموظفى الادارة الذين يعاونوه على تأليف اللجان ، واستغل حرص الملك على اخفاء طمعه فى الخلافة وسابقة حديثهما معا . أعاد سعد سؤال الملك فأبدى الأخير كراهته لأن يكون خليفة ، فسأله سعد عن تأليف لجان الخلافة باسمه فى أنحاء البلاد يشجعها مقربون من السراى « ويوعزون لرؤساء الأزهر بتأييدها والآخر بيدها . فقال جلالته انه لا يعرف لجان الخلافة ولم يغير رأيه الأول . » فأصدر وزير الداخلية بأمر سعد منشورا لموظفى الأقاليم ينهاهم عن الاتصال بتلك اللجان . يذكر عبد القادر حمزة « ومن الحق أن المنشور فعل فعله ، ولكن من الحق أيضا أن يقال ان المساعى الخفية فعلت فعلها هي أيضا من جهة أخرى لأنها اجتهدت فى أن تعرقل مفعول المنشور وتوصلت الى ذلك فى بعض الأحوال . » (٤٧) . وقد اعترف خصوم الوفد السياسيين بموقف حكومة الوفد من لجان الخلافة ، اذ تذكر « السياسة » ان حكومة الوفد رفضت أن تجعل اللجان صلة بالادارة ، فدلّت بذلك على انها لا تريد أن تكون لها أية صفة سياسية . (٤٨) .

وكان الوفد ذا رؤية ناصعة الواضوح فى ادراك المرامي القريبة والبعيدة لهذه المحاولة ، وبتميز عبد القادر حمزة « منذ ذلك الحين شمعت الوزارة بأن هناك يدا تحاول أن تنازعها السلطة ، وتجتهد فى أن تعد المعدات للوقوف فى وجهها لاسقاطها واسقاط الحكم النيابى يوما من الأيام . » ثم أشار الى دور نشأت باشا الذى كان وقتها وكيلًا للاوقاف ومحركا لمن ينشطون فى تكوين اللجان ولمن يشيرون طلبه الأزهر على الحكومة . فلما أدرك الملك كشف الوزارة لهذا الدور نقل نشأت الى وكالة الديوان الملكى مع اعطائه لقب « رئيسا بالنياحة » . وأفضى هذا الأمر الى نزاع دستورى بين الملك وسعد ، عمل سعد على تصعيده بتقديم استقالته مصرحا بأن هناك « دسائس وأيديا خفية » تريد العبث بالدستور ، وانطلقت مظاهرات الوفديين تهتف مهددة الملك « سعد أو الثورة » فترجع الملك معترفا بحق الوزارة الدستورية فى الموافقة على تعيين موظفى السراى ، واكتفى سعد بهذا الاعتراف فصدق على تعيين نشأت .

والخلاصة أن الوفد نظر الى فكرة الخلافة والى بيان « الهيئة . . » كفورة لا تلبث أن تهدأ . ولكنه كان حذرا من جهة الملك ، وكان حديد البصر تجاه قيام تنظيم يؤيد الفكرة ويرتبط بالملك أو يتصل بغيره من القوى السياسية كحركة أبى العزائم . (فالمعنى الذى كانت تنظر الوزارة السعدية اليه فى لجان الخلافة وفى غيرها هو قيام قوة خفية يؤيدها مقربون من القصر وموظفون فيه . وهذه القوة اذا وجدت قد تكون يوما من الأيام خطرا على سلطة الأمة أى على الوزارة والبرلمان ، وقد دلت التجربة بعد ذلك على صحة هذا الحساب . » (٤٩) .

حزب الملك والأحرار :

مع نهاية ١٩٢٤ سقطت وزارة الوفد . وأتت وزارة « ملكية » يرأسها أحمد زيور وبحركتها اسماعيل صدقى وزير الداخلية بها ، ويؤيدها الأحرار الدستوريون كراهة للوفد، ويقف وراءها الانجليز . وكان العوران العاطفى الذى نجم من الفاء الخلافة قد هدأ وبدأ

ينحسر ، ثم تركز اهتمام الرأي العام في الأحداث السياسية الكبيرة التي نجمت عن مقتل السردار وسقوط حكومة الوفد ، وتأجيل مجلس النواب الوفدى ثم حله اعلانا عن اجراء انتخابات اخرى ، والانشغال بالمعركة الانتخابية . وتركز اهتمام الملك والاقليات الحاكمة في هذه الانتخابات وفي دعم سيطرتهم على الدولة والحياة السياسية وضرب الوفد ، وتحطيم الدسوس من داخله بالتمسك بالانتخابات وتزييفا واکراها للناخبين واضطهادا لانصار الوفد . وبدا ان هذه هي المهام العاجلة ، وان مسألة الخلافة تحتاج الى وقت قد يطول نسبيا ، بسبب كونها مسألة تشترك فيها الشعوب والحكومات الاسلامية الاخرى التي أبدى الكثير منها التلكؤ أو الامتناع من بنية فؤاد . والخلافة بالنسبة للملك لم تكن مبدأ ولا عقيدة ولكنها سلاح رأى فيه امكانية تفجير الحكم الدستوري النيابي ، وقد أمده مقتل السردار بسلاح ثان . لذلك لم يحل عام ١٩٢٥ حتى اجتمع المجلس الادارى « للهيئة العظمى الدينية الاسلامية الكبرى » وقرر في ١٧ يناير تأجيل عقد المؤتمر عاما ، وبرر التأجيل بما يتسقل مصر من أمر الانتخابات وبما شب من حرب في الحجاز بين الملكين سعود وحسين لا يعلم متى تنتهى . (٥٠) .

وجرت الأحداث المصرية في سياقها المعروف ، فجرت الانتخابات واجتمع البرلمان في ٢٢ مارس فكتشفت الحكومة أن أغلبية النواب الجدد من الوفد ، اذا أنجحوا سعد زغلول لرئاسة مجلس النواب ضد عبد الخالق تروت مرشح الحكومة والاحرار للرئاسة . فصدر مرسوم ملكي بحل المجلس الجديد في يوم انعقاده على خلاف الدستور ، وعطل البرلمان وعطلت الحياة النيابية من الناحية العملية . وكان الاحرار الدستوريون قد اشتركوا في وزارة زيور ، اذ دخلها في ١٣ مارس عبد العزيز فهمي رئيس الحزب ووزيرا للحقانية ومحمد على علويه وتوفيق دوس من أعضاء الحزب . واستمر التحالف بين « الملكيين » والاحرار في الوزارة بعد تعطيل الحياة النيابية . على انه لم يمض وقت طويل حتى بدأ الضعف يظهر في داخل التحالف بين الملكيين والاحرار بسبب حرص الملك على تركيز السلطة في يديه وحده . والملك كركيزة للحكم الاستبدادى وكمؤسسة راسخة الجذور في الايمان بالحكم العردى المطلق ، لا يقبل تحالفا دائما مع أحد ولا مشاركة له في السلطة . فبدأ يحاصر الاحرار حزبا ووزراء .

يذكر الاستاذ الرفاعي انه في هذه الفترة « استغل نفوذ السراى في التعيينات للوظائف ، فصارت التعيينات في جميع دوائر الحكومة . » وان السلطة قد تلقفتها السراى والنوصوليون من طلاب الحكم ، وأطلقت يد الإدارة في الصف والتكيل . (٥١) وقد ذكر عبد العزيز فهمي بعد خروجه من الوزارة « لم يمض الا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه ، وظهر لى اننا لسنا وزراء بل اناسا يراد سوفنا عند الاقتضاء الى مالا يود الرجل الشريف . » (٥٢) وهكذا ظهر للاحرار في أقل من شهر انهم ليسوا مشاركين في السلطة وان ما ظنوه تحالفا في الوزارة قد تحول الى تبعية .

ومن جهة أخرى ، فان الملك عمل على ما يشبه تصفية القاعدة السياسية للاحرار . اذ وجد ان الحكم من خلال الدستور يستوجب أن يضمن لنفسه أغلبية مؤيدة في مجلس النواب . ولن يتحقق له هذا الضمان الا خلال حزب ينصره . وحزب الاحرار وان اتفق معه ضد الوفد ، فهو قوة متميزة عن الملك ليست تابعة له مما يحتمل أن تنافسه فيما بعد على حصة أكبر مما يريد في السلطة . لذلك عمل على تكوين حزب له هو حزب « الاتحاد » الذى ظهر في تلك الايام برئاسة يحيى ابراهيم ، قصد به كما يذكر الدكتور هيكى أن يكون

حزب موازنة لمصلحة القصر في البرلمان . وبدأ تكوين الحزب بواسطة حسن نشأت - محرك لجان الخلافة ، وكان تكوينه بالطريقة عينها التي عرفها تكوين تلك اللجان ، أى بالطريق الإداري ، يجذب بعض الرؤوس من رجال السياسة ، وبأن ينوط بالاجهاز الإداري في المدن والأقاليم اجراء الصفط والاستمالة لتجنيد الأعيان فيه . وكان نشأت « يتصل برجال الجيش المتفاعدين وبرجال الدين للانضمام الى الحزب وتعزيزه . » (٥٣) وصدرت للحزب صحيفة يومية باسم «الاتحاد» . وإذا كان الاحرار قد قابلوا تكوين الحزب الجديد بغير امتعاض ، وعاونوا على تكوينه كما يذكر الدكتور هيكل . فلم يحفظ لهم الملك هذا الجميل بل عمل على تكوينه على حسابهم بضم من يستطيع ضمه اليه من رجال الاحرار . وبدأ للاحرار ان الملك يستقل بالسلطة من دونهم ، وانه يدعم حزبه ليرث به عصبانيتهم في الاقاليم توطئه لانتخابات يكون فيها صاحب الغلبة . ولم يكن طمعه في الخلافة واضفاء طابع الدين على حكمه أمرا بعيدا عن الأذهان ، ولم تكن صلاته بكبار رجال الأزهر وشيوخه مما لا يثير الحذر والحساسية . ووجد الاحرار أنفسهم قد تفادوا « طغيان » البرلمان (الذي يمثله الوفد) ليقعوا في طغيان آخر شر منه(٥٤) . يتصلون به أو كما تذكر «البلاغ» يخشون ما يسمونه بالوطنية المتطرفة والاستبداد الملكي ، وانهم أوعزوا الي من يتصلون به من مراسلي الصحف البريطانية ، بنقد الملك وان حالة القصر الملكي قد صارت كحالته أيام الخديو اسماعيل (٥٥) .

في هذا الوقت ظهر كتاب الشيخ على الرازق عن « الاسلام وأصول الحكم » في ابريل ١٩٢٥ . ولم يكن الكتاب هو بداية الخلاف بين الملك والاحرار كما يصور الامر الدكتور هيكل في مذكراته ، فان سياق الأحداث ينسب عن أن الخلاف بدأ قبل نشر الكتاب ، خلافا حول نصيب كل منهما في الحكم ، وحذرا من بوايا الملك اسباغ طابع الدين على حكمه الذي يريده فرديا خالصا . انما الأكثر صحة ان الكتاب فجر الخلاف القائم وارتفع به تصعيدا . ويفهم من حديث الدكتور هيكل ان الاحرار هالهم رد الفعل العنيف من جانب الملك ، وانه من جانبه استغل الكتاب بفرض الاحرار وتصفيتهم كشریک له في الحكم وقذفهم بتهمة الانحداد . فكانت محاكمة الشيخ عبد الرازق واخراجه من زمرة رجال الدين ، ثم كانت اقالة عبد العزيز فهمي لما تلكا (دون أن يصرح بالرفض) في تنفيذ قرار المحاكمة بطرد الشيخ من القضاء الشرعى وذلك في سبتمبر ١٩٢٥ وانقسم التحالف بين الملك والاحرار .

أما عن موقف الانجليز ، فقد عرف عنهم في الأساس انهم يؤيدون الاحرار الدستوريين اتباعا للسياسة التي تبناها اللورد اللينبي والتي انتجت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ولكن فشل الاحرار في انتخابات ١٩٢٤ وما جر من تجربة الحكم الوفدى ، وقد أدت بالانجليز الى أن يميلوا الى جانب الملك أكثر بالنظر الى دوره الدستورى في الحكم كرئيس للدولة فافسحوا له في العمل . وأسهم في ذلك انهم كانوا يقفون وراءه في مشروع الخلافة . ثم بعد أن نجح الوفد ثانية في انتخابات ١٩٢٥ سحبت الحكومة البريطانية اللورد اللينبي من مصر فاستقال في مايو ١٩٢٥ وترك مصر في منتصف يونية ، ولم يحضر خلفه اللورد لويد الا في أكتوبر ، ووجد الملك الفرصة سانحة من جراء هذا التغيير ليقوى على حساب الاحرار . ثم كان كتاب الشيخ عبد الرازق فرصة سانحة للاسراع بالاجهاز على الاحرار في الحكم بسبب لا يستطيع الانجليز أن يقفوا ضده أو يجادلوا فيه لحساسيته الدينية الواضحة . وكان موقف الاحرار الدستوريين من مسألة الخلافة فور الفاء الأتراك لها في مارس ١٩٢٤ ، ارتبط لديهم بموقفهم السياسى العام الذى يتلخص وقتها في عدائهم للوفد

وهزيمتهم أمامه في الانتخابات ونولى خصمهم الحكم طبقا للدستور الذى ساءموا هم في صياغته . وكان الأحرار وقتها يتلمسون السبل لاعادة صياغة موقفهم السياسى بعد أن غدر بهم الدستور ففتح مقاليق الحكم لخصومهم الوفديين في هزيمة استشعروها هزيمة نكراء .

ولم يمس على الفاء الخلافة يوم واحد حتى التقطوا هذا الخيط عسى أن يكون لهم منه فائدة ، فبادرت « السياسة » بمهاجمة قرار الفاء الخلافة هجوما منها على « مسلك الثورة في قلب الأنظمة الاجتماعية » . وأكدت أن حق المسلمين في الخلافة مفتوح بعد أن أسقط الأتراك حفهم فيها ، وأن ما يخشى منه هو تنافس الطامعين فيها ، وطالبت بتشاور المسلمين لينعقد منهم مؤتمر قريب ، وأن يبادر زعماء الاسلام في كل قطر بتأليف هيئات غير رسمية تتولى الاستعداد للمؤتمر ثم يتفقون على موعده ومكانه . ثم خطت خطوة أخرى باقتراح عقد المؤتمر في مصر بدعوة رسمية توجه له .

ولا يظهر من ذلك كله ما يشير الى أن الأحرار كانوا يقترحون أمرا لمصلحة السراى وأطماعها ، وقد كانت معظم المنابر تنعى الخلافة باعتبارها مؤسسة دينية ورمزا للجماعة الاسلامية ، ولكن المهم ان الأحرار . بهذه المبادرات كانوا بعيدين نوعا ما عن الموقف الذى اتخذوه بعد ذلك بعام عندما نشر كتاب الشيخ عبد الرازق وبعد فشل تحالفهم مع الملك . والمهم أيضا أنهم في هذه الفترة الأولى ، اقتربوا من الاسماء بالعنصر السياسى للخلافة فيما يتعلق بصراعهم مع الوفد حزبا وحكومة . فبعد أن اقترحوا تأليف الوفود غير الرسمية لينعقد بها المؤتمر ، اقترحوا تدخل الحكومة المصرية في الأمر لأنها حكومة اسلامية دينها الرسمى الاسلام ، وذلك في صدد تأنيب سعد زغلول على سكوته تجاه هذا الامر ومحاوله لظهاره بمظهر المقصر فيه . وحاولوا أن يستفيدوا من رصيد السخط الموجه لمصطفى كمال وتوجيهه الى سعد الذى كان يتمتع بثقة جماهيرية كبيرة « لعل أكبر درس نتفط به هو انسياق الشعب في الثقة بفرد من أفراده واعلائه مرتبة متى وصلت اليها الطبيعة البشرية فل ان تفدر على ضبط حواسها . » (٥٦) .

كتاب على عبد الرازق :

للاستاذ محمد عماره دراسة وافية عن كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، والمعركة التى فجرها على المستوين الفكرى والسياسى ، (٧٥) مما لا وجه معه لتكرار تفصيلها الآن الا في نطاق ما يمس « حركة الخلافة » المعروضة . وللكتاب باعتباره من الاعمال الفذة ، مستويان من التأثير ، المستوى الفكرى المتعلق بعلمانية الدولة والتجمع وفصل الدين عن نظم الحكم ائزمنية ، والمستوى السياسى المتعلق بمقاومة استبداد الملك فؤاد وافساد سعيه لتولى الخلافة . وكان تأثيره خطيرا على المستوين جميعا . وقد حاول ايلي خادورى في دراسته عن « مصر والخلافة ١٩١٥ - ١٩٥٢ » (٥٨) ، ان ينكر على الكتاب أى دافع فكرى وأن يحيله ائى مجرد سلاح وقتى في معركة الأحرار ضد الملك . والحق ان الكتاب كان سلاحا في هذه المعركة ، ولكنه لم يكن كذلك فحسب . وتقدير ذلك لا يكون بكشف الدوافع الوقتية ووصله بسياق الاحداث اليومية فقط ، ولكن يكون أيضا باستشراف الأثر الفكرى الخطير الذى رسخه الكتاب في أجيال من المصريين ، تجد فيه ركيزة من أهم ركائز فكرها المستمر . وكشف الدلالات « المعاصرة » لآثر ما ، ليس من شأنه أن يتعارض مع نفوذه الفكرى العميق . وكان يمكن محاربة الملك بغير هذا السلاح ذى الأثر بعيد المدى ، وكان يمكن محاربته على طريقة الشيخ أبى المزائم اعترافا بالخلافة

وانكارا لحق الملك فؤاد فيها . وما ينفي منطق خادورى في هذا الشأن ، ان حكم فؤاد والنظام الملكى وحزب الاحرار كل ذلك قد انتهى ، ولكن لا يزال كتاب الشيخ حيا بين الناس ، ولا يزال يدور في الرؤوس .

يدور الكتاب في الأساس على محورين ، المحور السياسى المباشر وهو ما أكسب الكتاب مذاقا حادفا ، اذ وجه سهام الفول في شجاعة كبيرة ضد النظام الملكى الاستبدادى وضد ذلك « الذى يسمى عرشا لا يرتفع الا على رؤوس البشر ولا يستقر الا فوق اعناقهم .. » ووصف الملك بالوحش السفاح والشيطان المارد اذا ظفر بمن يحاول الخروج على طاعته .. الخ . والمحور الثانى هو الفكر الهادف الى فصل الدين الإسلامى عن أنظمة الحكم . وقد لاحظ الأستاذ عمارة بحق أنه رغم الأهمية الكبيرة للكتاب ، فقد شابته تناقض في التصميم الفكرى له ، من ناحية محاولته انكار ان النظام الذى وجد في عهد الرسول كان نظاما سياسيا مع الاعتراف بما كان للرسول من سلطان ، ويرجع الباحث هذا التناقض الى أن المنهج التاريخى العلمى قد افتقد بما يعنيه من « حرس على ادراك ملاقات الظواهر ببعضها والصلات التي تربط الابنية الفكرية والروحية والعنوية في المجتمع بعضها ببعض وتجعل منها جميعا مع قاعدته المادية كلا واحدا .. » (٥٩) .

وقد كانت مشكلة الكتاب من الناحية الفقهية ، ان بيان أن فكرة الخلافة ليست من صميم الدين والشريعة ، يقتضى بحث هذه المسألة لا في ضوء السياق التاريخى ، ولكن في ضوء المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية ، وهى القرآن والسنة والاجماع . وقد تصدى الكتاب لهذا الأمر . فالقرآن الكريم « لا تجد فيه ذكرا لتلك الامامة العامة أو الخلافة » والنصوص التى تساق لا تفيد باللزوم وجوب نصب الامام (٦٠) . والسنة (وهى كل ما ثبت عن الرسول من قول أو فعل أو تقرير مقصود به التشريع والاقتداء) لم تتعرض للخلافة ولا أمكن للعلماء أن يستدلوا منها في هذا الباب على شيء ، والأحاديث التى تساق عن البيعة والامامة لا تفيد وجوب « الامامة العظمى » بمعنى النيابة عن الرسول والقيام مقامه بين المسلمين ، ولا تفيد كون الامامة عقيدة شرعية وحكما دينيا ، والتحدث عن شيء ، لا يفيد التزاما به . (٦١) واما الاجماع (وهو اتفاق مجتهدى الأمة في عصر ما على حكم) فقد شك الشيخ في انعقاد اجماع على وجوب نصب الخليفة ، اذ عارض ذلك قوم من المعتزلة الخوارج ، واذا لا يكاد التاريخ الإسلامى يعرف خليفة الا وعليه خارج ، فالمعارضة للخلافة نشأت مع نشأة الخلافة ، وحتى لو استفيد حصول اجماع صريح أو سكوتى ، فيصعب أن يعتبر اجماعا صحيحا باعتبار ما يمكن أن يكون حدث من اكراه يعيب الرضاء ويغل بالاجماع والخلافة قامت على القوة المادية المسلحة ولم يحط مقام الخليفة الا الرماح والسيوف (٦٢) .

استقام للكتاب نسقه في هذا الأمر ، فلما بدأ الحديث عن نظام الحكم في عصر النبوة ، لوحظ فيه التهييب الشديد (٦٣) . ودار بين مسارب الرأى والتف به الدليل أحيانا . فقال انه لم تكن ثمة حكومة أيام النبوة انما وجدت زعامة الرسالة فقط ولمقامها سلطان أوسع من سلطان الملك وقد أنشأ الرسول وحدة دينية لا سياسية ، وان كان ثمة ما يشبه مظاهر الحكومة السياسية فلم تكن كذلك في الحقيقة والقرآن يشير للنبوة دون الملك . والقضاء الذى هو من مظاهر الحكم لم يصرف نظامه ، ومن ولاهم الرسول القضاء ثلاثة اختلف في صحة الرواية عن توليهم وكانوا دعاة . والحاصل ان الكتاب اذ تعرض لهذا الأمر فقد استغرق في الجانب الفقهى منه على حساب الجانب

التاريخي ، وتحولت بذلك الأحداث من مادة تاريخية الى مادة فقهية مجردة من ملاسبات الواقع وترايط سياقه ، فعرف جهده لا للاستدلال التاريخي من الوقائع ولكن لتأويل الأحداث تأويلا فقهيا .

والحاصل أن الكتاب يحاول أن ينفي كون الحاكم نائباً عن الرسول يقوم مقامه وهو ما تدعيه فكرة « الخلافة » وتوجب بقاءه ، كما انه يحاول أن ينفي وجوب بقاء أسلوب الحكم الذي ارتبط تاريخيا بفكرة « الخلافة » ، وهو الحكم الفردي المطلق ، فقال انه اذا كان ما رواه الفقهاء عن الامامة هو ما يريده علماء السياسة بالحكومة من أن اصلاح الرعية يتوقف عليها كان صحيحا ما يقولون ، ولكنه لا يصح الا بالمعنى المطلق للحكومة في أى صورة « مطلقة أو مقيدة ، فردية أو جمهورية ، استبدادية أو دستورية أو شورية ، ديمقراطية أو اشتراكية .. » أما اذا أرادوا بالخلافة ذلك النوع الخاص من الحكم الذي يعرفون فدليلهم أقصر من دعواهم وحجتهم غير ناهضة .. « (٤) » .

وقد ووجه الكتاب بعاصفة من النقد ، كانت أهم وثائقه كتاب الشيخ محمد بخيت « حقيقة الاسلام وأصول الحكم » ، وكتاب الشيخ محمد الخضر حسين « نقد الاسلام وأصول الحكم » ، وحشيات حكم هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ عبد الرازق من زمرة علماء الدين (٦٥) ، فضلا عما امتلات به الصحف والدوريات التي هاجمت الشيخ (٦٦) . وأهم الردود ذات الدلالة في سياق هذا البحث ، كتاب الشيخ بخيت من حيث ان الشيخ كان واحدا من أنشط الدعاة المؤتمر الخلافة في مصر وقتها . ألف الكتاب ونشر فيما لايزيد عن سبعة أشهر من ظهور كتاب الشيخ عبد الرازق ، فبلغ نحو ٥٠ صفحة ، وكان يعارض كتاب عبد الرازق سطرا بسطر تقريبا .

ويظهر انه لا يكاد يكون خلاف بين الكتائين في وجوب وجود الحكومة كضرورة لل عمران فضلا عما يوجد من نصوص شرعية وما يمكن تأويله من آي القرآن وأحاديث الرسول . ولكن جوهر الخلاف هو في هذا النمط من الحكم الذي اصطلح على تسميته تاريخيا « بالخلافة » وهو الحكم الفردي الذي يفيد بأحكام الشريعة ، ولكنه طليق من قيد مشاركة المؤسسات ورقاتبتها . وقد لوحطت صحيفة « كوكب الشرق » في ١٢ سبتمبر ان الخلاف بين الشيخ عبد الرازق ومن عارضه من الأزهرين ، يكمن في أنه يرى أن يختار الشعب الحاكم بمحض رغبته وان للشعب حق الرقابة التامة عليه وخلعه ، بينما يرى معارضوه ان حكومة الاسلام يجب أن تكون فردية في نظامها وانها ان بدأت بالانتخاب فليس بعده الا الطاعة للحاكم والتسليم الكامل له .

يقول الشيخ بخيت «الابد للامة الاسلامية من حكومة يرأسها حاكم ، وكونه واحدا يدل عليه احاديث كثيرة ..» ، «فلاتصح اقامة الدين الا بالاسناد الى واحد او الى اكثر من واحد ، فاذا لابد من أحد هذين الوجهين ، فان الاثنين فصاعدا بينها أو بينهم ماذكرنا (أى الاختلاف) فلايتم أمر البتة ، فلم يبق وجه تتم به الامور الا الاسناد الى واحد فاضل عالم حسن السياسة قوى على الانفاذ ، الا أنه وان كان بخلاف ماذكرنا فالنظم والاهمال منه أقل منه مع الاثنين فصاعدا ..» والبلاد التي لم يقم فيها حكم الواحد قد ذهب الدين في أكثرها (٦٧) ثم يؤول نصوص القرآن التي توحى بعدم التفرق والاعتصام بحبل الله ، يؤولها مؤكدا هذا القصد «الحاكم الذي وجب على الأمة أن ينصبوه ليقوم نائباً عنهم في أمور دينهم وديناهم واحد لا أكثر». فمزج بهذا بين وحدة الجماعة أو وحدة الدولة وبين مايراه من فردية الحكم ، رغم عدم التلازم . ثم أطنب في ايراد الأدلة العقلية التي

«تدل على ان الخليفة لابد ان يكون واحدا» ، «وان الأحاديث دلت على ان الحاكم الا يكون (الا واحدا) . وهى أحاديث تتعلق بوجود قيام الحاكم بغير دلالة على لزوم كونه فردا» ، «كل حكومة في الدنيا لا يكون لها الا رئيس واحد والا اختل نظامها» . ويحدد نظام الحكم في الخلافة بقوله «حكومة يختار رئيسها الامة وهو الامام العام والخليفة الاعظم وتعطيه السلطة التنفيذية الكاملة الكافية الكافلة لمصالح الامة الدينية والدنيوية ويفرض الله تعالى قوانينها السياسية .» (٦٨) .

وقد أثر عين هذا الفهم السياسى للخلافة من جانب الداعين للمؤتمر ، لا في مواجهة من ينكر الخلافة أصلا كالشيخ عبد الرازق ، ولكن في مواجهة كل من كان يقر الخلافة ولكنه يحاول صياغتها كمؤسسة سياسية بأسلوب نيابى ديمقراطى ، فكانوا يتهمون بانهم يستعرون بذلك نظاما اوروبيا غريبا عن الاسلام . (٦٩)

ولم يقف الشيخ عبد الرازق ساكنا تجاه هذه الاعاصير ، فكان يكتب في «السياسة» يدفع عن موقفه الفكرى الهجوم ، ويدود عن نفسه تهمة المروق من الدين ، وتهمة الهجوم الصريح على الملك فؤاد . وكان حديثه هادئا بسيطا مربكا لمعارضيه . وقد وقف الاحرار بداهة مع الشيخ في معركته هذه ، سيما بعد ما صنع الملك معهم باخراجهم من الوزارة وانهاء التحالف بينهما . واندفع متغفو الاحرار ومفكروهم في مساندة الشيخ بما يملكون من الثقافة العالية وما يملكون من أدوات الجدل والمنطق الرصين (٧٠) .

الوفد والكتاب :

أما الوفد ، فقد كان يعانى منذ خروجه من الحكم من عسف السلطة أيام الانتخابات الأخيرة تم تعطيل الحياة النيابية ، مع الهجوم السياسى المركز عليه ، ومع تقديم بعض من أخلص قاداته الى المحاكمة في قضية الاغتيالات الكبرى . وكان يراقب الصراع بين الملك والاحرار داخل الحكم ، وكل منهما خصم له فلا بأس ان يشتد الصراع بينهما ولم يقم تحالفا الا على ضربه ، وتهديد الدستور ووقف الحياة النيابية . وقد نشأ الاحرار أصلا كانشقاق على الوفد ، وهذا يكسب خصوصتهما حدة خاصة ، فضلا عن كون الاحرار حزبا ينافس الوفد على السلطة .

ولم يشأ الوفد مع بداية ظهور «الاسلام وأصول الحزم» أن يدخل معركة سياسية الى جانب أعدائه التقليديين الاحرار ، ولو كانت المعركة ضد الملك عدوه الآخر . وجراح الوفد من طعنات الاحرار له منذ انشغالهم لا تزال تنزف . والحق انهم ضربوا فيه بكل سلاح وبغير تورع ، واشتد ذلك منهم ابان حكم الوفد وبعد خروجه . ووصل الأمر في بداية حكم الوفد الى حد انهم دأبوا الجانب السياسى للخلافة ، وهى القضية ذاتها التى تثور اليوم . ثم ان اسراع الوفد بتأييد الاحرار مما يحتمل معه تراجع الملك عنهم فيفوز الاحرار تجاه الملك بغير عائد يعود على الوفد . والراجح أن مصلحة الوفد كانت في نصاعد الصراع بين الملك والاحرار ، ليضعف كل من المتصارعين صاحبه وليضعف احتمال راب الصدع بينهما . على أنه كانت للوفد اشارات يبدو منها ان بابه تجاه الاحرار ليس محكم الايصاد ، وان ثمة أملا لديه في تقارب يتم منهم اليه على أساس احترام الدستور والعودة للحياة النيابية . ومع كل الاحتمالات لم يكن للوفد صالح في أن يفسر موقف الاحرار على انه استشهاد لهم على أيدي الاستبداد دفاعا عن الحريات ، فضلا عن كون ذلك فى نظر الوفد غير صحيح ، ويجب أن تكون الحصيلة لصالحه لا لصالحهم .

ومن جهة ثانية ، لم يرد الوفد أن يدخل معركة «الاسلام وأصول الحكم» على المستوى الفكرى الدينى لها ، وكان ثابت العزم في عدم التورط في صراع له بالدين وجه اتصال ، حذرا في تقادى موقفا يثير بينه وبين خصومه ايا من قضايا الدين ، او يستخدم فيه الدين ضده او يحول الى هذا الميدان . والوفد مؤسسة سياسية ذات أهداف سياسية محددة ، فهو يلتقط من أية مسألة جانبها السياسى وحده ، ويفرز خيوط السياسة بدقة ليجدل منها موقفا سياسيا خالصا . وكان في ذلك حريصا ألا يكون بينه وبين جماهيره رباط غير رباط السياسة . وبهذا التفتت الوفد من مسألة « الاسلام وأصول الحكم » جانب الدفاع عن الحريات ، حرية الفكر والنشر ، وركز على ناحية الحقوق الدستورية في هذه المسألة . واذا كان الشيخ عبد الرازق قد دعا الى تمييز الدين عن قضايا السياسة ، فقد كان مسلك الوفد العملى يصدر عن الالتزام بهذا الذى دعا اليه الشيخ . ومراعاة للجانبين سألنى الذكر يمكن تتبع موقف الوفد .

فقد عرفت صحف الوفد أولا - قبل محاكمة الشيخ بعض هجوم على الكتاب وما أثار من مسائل دينية يجب ألا تمس ، وبلغ الهجوم أحيانا قليلة الى حد وصف الكتاب بأنه طعن على الاسلام والصحابة (٧١) . ومن ذلك هجوم «البلاغ» على الاحرار لانهم يحاولون اساءة سمعة الحكومة المصرية في العالم الاسلامى افسادا لامل الملك في الخلافة ، قائلين ان الدستور المصرى يسمح الردة وان القوانين تجيز الربا وتعاطى المسكرات (٧٢) . مع نشر هجوم الشيخ الدجوى على على عبد الرازق لأنه يزيد الامة انقساما « ويوجب تطلع بعض الناس الى تغيير الانظمة والخروج على المألوف المعروف » (٧٣) .

وأثارت هذه النغمة بعضا من الوفديين والعاطفين عليه من المثقفين . ومن هؤلاء مثلا عزيز ميرهم ، الذى نشرت له «كوكب الشرق» رسالة يعنف فيها رئيس تحرير الصحيفة أحمد حافظ عوض على نقده للشيخ عبد الرازق ، وقال غيرهم ان الخصومة السياسية لا تبرر انتقاد القول البريء فكتاب الشيخ صادر عن اقتناع وشجاعة ، والشيخ رغم الخصومة خير من بعض أنصار الوفد الذين تركوا حزبهم تحت ضغط «الاتحاديين» ونبه ميرهم الى أن القضية ليست في خطأ الشيخ أو صوابه ، ولكن في حرية الرأى التى يجب ألا تمتن باسم النظام ولا باسم الدين . ثم نبه الى وجه آخر للمسألة قائلا «هذه سبع سنوات لم أنفك يوما في بحرهما من منازلة رجال الدين المسيحي منازلة شاقة فيما يدعونه على الفكر من سلطان وفيما يدعونه لأنفسهم في أموال الشعب من ولاية أسرفوا فيها كل الاسراف . وكان يقوينى في جهادى هذا ما أراه في الدين الاسلامى الحنيف من حرية وسماحة » ثم نبه الى خطورة محاكمة الشيخ أمام جهة دينية رسمية اشبه بالمجلس الاكليركى ... والذى يدخل الريب في القلب من تدخل الرجال الرسميين للدين ما نراه عادة من الجهود ازاء مسائل أشد خطرا على الامة والدين من هذا الكتاب أو من الاعتداء على الدستور .. » ثم عاد يقول ان كل اعتداء على الحرية باطل .

ورد أحمد حافظ عوض في ذات العدد على ميرهم ، قال ان علماء الأزهر هم المختصون بمناقشة الكتاب دون علماء القانون والاجتماع ، وان للحرية حدا ان جاوزته كانت شرا على نفسها ، فاذا كان الشيخ مخطئا فللعلماء مناقشته ، واذا كان شجاعا في الخروج على الاجماع فان الوتر الدينى حساس ، وانتقد اظهار الكتاب في وقت التهيؤ لعقد المؤتمر الاسلامى واختيار الأصلح لها . وفي اليوم التالى نشرت الصحيفة مقالا يتهم الاحرار بالانحداد . على أن ميرهم لم يسكت ، انما عاد يعلن أولا خشيته من الحديث في أمر قد يقال

فيه أن غير مسلم يتصر مسلماً على مسلمين «وفي هذا الأمر من غضاضة لانيقة النفس الآلية» . ولكنه لا يتكلم في مسألة الدين ، إنما في مسألة حرية الفكر والنشر يدافع عنهم في شخص الشيخ . ثم أشار إلى الموقف السياسي العام ، وإلى أن «أقلية» استطلعت وقف الدستور تتحالف مع «أقلية ثانية ، فمنته هذه الأخيرة لتهدد الأول وتسبب بالبلاد القهقري ، فصارت الأقلية المهددة (الحرار) تخشى على الدستور . وقال إذا كان كتاب الشيخ شراً ، فهل يبيح ذلك ارتكاب شر منه بالضبط على الفكر . ثم عاد ينبه إلى خطورة أن تعقد هيئة كبار العلماء محاكمة للشيخ ، فهذا عدوان على الحريات وهو نظام لم يبرز به الإسلام من قبل «اللهم أنت المسئول أن تحفظ المسلمين من نظام يش منه المسيحيون» (٧٤) .

أثرت هذه المساجلة في التنبيه إلى «قضية الحريات» في موضوع الشيخ ، وخطورة تشكيل الهيئات الرسمية الدينية لمحاكمة الناس على أفكارهم . وكان شيوع أمر ازمام محاكمة الشيخ ، هو ماعدل سريعاً بنقاد الشيخ من الوفديين عن النقد لأن المحاكمة نقلت كتاب الشيخ من ميدان الدين وجدله ، إلى ميدان الحريات والحقوق الدستورية ، أي الميدان السياسي . وقد أفسحت «كوكب الشرق» ذاتها لوجهات النظر العاطفة على الشيخ المدافعة عنه . كتب حسين عامر المحامي أنه لفائدة من الاستقلال السياسي إلا أن يكون وسيلة للاستقلال العلمي والاقتصادي ، وهاجم تشكيل مجلس رسمي يحجر على الفكر والقول وهما أول أركان النهضة ، ثم قال أن الكتاب نفيس وقد جاء في وقته المناسب (٧٥) . وكتب محمد كامل الحمامي أنه ليس غريباً أن يحتدم الجدل حول كتاب يبدو كأنه مذهب في الدين ، ولكن الغريب أن يقدم مؤلفه لمحاكمة دينية رسمية ، وحتى لو كان الكتاب بدعة وضلالة فلا يجوز أن يحرق مؤلفه (٧٦) . ثم هاجم أحد علماء الأزهر (أحمد على المعذوب) انشيخ محمد شاكر الذي يستعدي الحكومة على مؤلف الكتاب قائلاً أنه يدعو إلى قلب نظام الحكم . وكثرت الكتابات في هذا الخط (٧٧) .

فلما أصدرت هيئة كبار العلماء حكمها ضد المؤلف ، اجتمع عدد من كبار رجال الصحافة والفكر وأعدوا عريضة للملك تهييب به الإيستباح الدستور « في أقدم ما كفل وصان وهي حرية الفكر» ونددت بمحاكمة هيئة تصطبغ بالصبغة الدينية لعالم بسبب فكره . وكان ممن وقع العريضة أحمد حافظ عوض (كوكب الشرق الوفدية) ، عباس محمود العقاد (البلاغ الوفدية) ، ومحمد صبري أبو علم من رجال الوفد ، ومحمود عزمي (السياسة) ومنصور فهمي . وكذلك أحمد شفيق وصالح جودت المحامي من أعضاء الرابطة الشرفية ، وقد رتب على تقديم العريضة أن اسنقال من الرابطة الشيخان محمد بخيت ويوسف الدجوى احتجاجاً . ثم كتب أحمد حافظ عوض يقول أن الهيئة التي حاكمة قد أنزلته منزلة المصلح الإسلامي ، وأيا كان الرأي في حكمها ورأيها فقد أخطأت في تصرفها (٧٨) . ثم كتب بحسب ضدهم ، وأشار إلى وجوب أن تتأزر الأحزاب دفاعاً عن الدستور . وكتب حسن نافع الوفدي يهنئ على عبد الرازق « بما استهدفتم له من مسألة وبطولة . . وسلاماً على الدستور في سجنه» . (٧٩) وكتب العقاد ينبه إلى أن الخلاف بين الشرق والغرب خلاف مصالح لا خلافاً دينياً ، وأن المسألة وطنية في الأساس وليست مسألة دينية ، وأن الدين اتخذ أحياناً شعاراً للمصالح ، ولكنه يبين ليس هو الدافع أو المحرك في هذا الشأن (٨٠) . ولم ينس الوفد في هذا الموقف أن يفهم الحرار الدستوريين ، منها إياهم إلى أنه كان من الممكن استقلال الكتاب في توريط مؤلفه والحرار وكشف عدم ولائهم للقصر ، إذ الكتاب ينتقد الخلافة «من الوجهة الملكية المحضة» واذا يبدو منه مقت للملكية يبلغ من

الحدة مبلغ السعى لهدم فكرة الخلافة . كان من الممكن أن يستغل الكتاب في ذلك كما كان ينظر أن يفعل الاحرار لو كان الشيخ عبد الرازق وديا . ولكن القضية تتعلق بحرية الرأى التى يقف فيها الوفد موقفا مبدئيا (٨١) . وكانت مثل هذه الاشارات مما يساهم في تصعيد الصراع بين الاحرار والملك ، ويشير الى الاحرار بالتهمة التى رفعوها هم ضد الوفد منذ شهور قليلة .

والذى يلاحظ ، كما سبقت الإشارة ، أن الكتاب يقف على محورين ، الخلافة ومايمسها من تراث يرتبط بالفكر الدينى ، والملك ومايمسه من مبادئ الشرعية والدستورية وكان الملك يريد أن يستتر وراء الدين تقوية لحكمه الدينى ، ويشير موضوع الخلافة ضد الاحرار وغيرهم على أساس كونه دينيا . وكان الوفد على العكس يترك هذا المجال برمته ويكشف الجانب الدينى في دعوى الخلافة من خلال المواقف العملية المحددة (تشكيل اللجان أو اجراء المحاكمة) ، كما يكشف الجانب الدينى في كتاب «الاسلام وأصول الحكم» الذى يستتر وراء الدين كذلك ، وهو موقف المعارضة للملك ، ويحاول بذلك أن يورط الاحرار أو يضبطهم في موقف الخروج على العرش ، ويحاول نقل المسألة كلها من مجال الدين الى ميدان السياسة ومبادئ الدستور ومواقف القوى المختلفة ازاء هذه القضايا، ويقف مدافعا عن المؤلف من جهة الحريات . أما الاحرار فهم تجاه سلاح الوفد ضدهم (تهمة الخروج على العرش) يرسل الشيخ عبد الرازق الى صحيفة الكوكب يقول انه لا شأن له بالسياسة وهو بعيد عن ميدانها وكتابه يتعنى بالناحية العلمية وحدها (أى الجانب الدينى والابحاث المتصلة به) (٨٢) . ولكن في مواجهة دعاوى الملك ورجاله ضدهم ، يثرون في صحيفتهم الامر من الناحية الدستورية والسياسية . واذا كان الشيخ عبد الرازق قد قصد الفصل بين الدين والدولة (السياسة) ، فقد وجه الاحرار سلاح السياسة لرفع بردة الدين عن كاهل الملك ، وأستمسكو بالجدل الدينى لتفتية مايريد الوفد كشفه من أهدافهم السياسية .

اتتلاف الوفد والاحرار :

عظم الصدع بين الملك والاحرار منذ اخراجهم من الوزارة . ولكن استمر هجوم الوفد عليهم حينما ، هجوم يتخذ شكل الزجر الشديد جذبا لهم لاطردا ، حتى يأتوا اليه ضعفاء ، وقد وضح شيء من ذلك فيما سبقت الإشارة اليه ، وكان استقبال الوفدين لاختراج عبد العزيز فهمى بعبارات مثل «أساء دخولا وأساء خروجا ... وهكذا يفعل السخفاء» . وأن الاحرار مانو كفارا بالدستور اذ اخرجوا من الوزارة بعد انتهاكه (٨٣) . واضطر هذا الموقف الاحرار الى الزم بأن الوفد يتقرب من الاتحاديين . ولكن الوفد استمر في تركيز الهجوم على الاتحاديين ووزرائهم ، ولم يبد في الافق أن ثمة تقاربا من هذا النوع ، وكانت الوزارة تعد قانونا جديدا للانتخاب يحاصر فرص الكسب على الوفدين (٨٤) . ولم يخل الامر من اشتباكات بين الوفدين والبوليس تسيل فيها الدماء على باب النادى السعدى ، كما حدث عندما حاولت الحكومة تنفيذ منع احتفال الوفد بعيد الجهاد في ١٣ نوفمبر .

على انه من وجهة ثانية ، كان ثمة ادراك بما يتهدد الوفد والدستور والحريات نتيجة استعمال نفوذ انسرائى . ومنذ يولييه ١٩٢٥ بدأ الوفد رغم هجومه على الاحرار برفع شعار « عند الخطر تلثم الصفوف » ويصحب هذا الشعار بالهجوم على الاحرار مع « مواربة » الباب للاتتلاف معهم . فمن أراد من الوفدين أن يلتمس عذرا للاحرار قال انهم « آلات مفلوله » ثم طالب بالتضامن والعودة الى روح أواخر ١٩١٨ أى قبل انشقاق الاحرار عن

الوفد . وتكرر رفع هذا الشعار في مواجهة قانون تشديد العقوبات على الجرائم الصحفية وجرائم الرأي ، واستمر أياما متتالية حتى صار أشبه بالباب الثابت في الصحف . وكان ((للسياسة)) مقال طالبت فيه بتنفيذ أحكام الدستور رحب به الوفديون . (٨٥) واستمر هذا الوضع هجوما وجذبا بعد خروج الاحرار .

وكان نقطة التحول خطاب عبد العزيز فهمي في ٣٠ أكتوبر ، الذى أعلن فيه خطاه في الاشتراك في الحكم ودعا لوجوب التمسك بالدستور . (٨٦) فكف الوفد عن الهجوم عليهم . ثم جاء اقتراح أمين الرافعي بعقد البرلمان المحلول في موعد انعقاده الدستوري في أواخر نوفمبر لبطان حله دستوريا . وجرى التعبئة المشتركة من الوفد والاحرار والحزب الوطنى لهذا الأمر ، وانعقد البرلمان فعلا في فندق الكونتنتال في ٢١ نوفمبر معلنا عدم الثقة بالحكومة . فكان لظمة شديدة وجهت للملك . وكان اللورد لويد المندوب السامي الجديد قد حضر الى مصر ، وتدخل للحد من نفوذ الملك المتزايد تسكيئا للاوضاع التى أفسدها شبق الملك للانفراد بالسلطة ، فأخرج حسن نشأت من الديوان الملكى بعد ذهاب لويد للسراى يومى ٨ ، ٩ ديسمبر . (٨٧) ثم حدث الائتلاف بين الوفد والاحرار والحزب الوطنى، انقادا للدستور كما ذكر سعد زغلول بالحفل الذى أقامه للمؤتلفين في ١١ ديسمبر . واستمر الائتلاف حتى اضطرت وزارة زيور للاستقالة مع اجراء الانتخابات فى مايو ١٩٢٦ ، وانتصر المؤتلفون في الانتخابات وشكل عدلى يكن الوزارة ورأس سعد مجلس النواب . وكل ذلك يتم حصرا لسلطة الملك وتقليصا ، باعتبار أن الائتلاف «خير الوسائل التى نستطيع أمة مهددة باليول الاستبدادية في أداخل والاعتداء الاستعماري من الخارج أن تحفظ بهما النظام النيابي ..» (٨٧)

عودة الملك للخلافة :

عندما ظهر أن نفوذ الملك يتقلص بهجوم الوفد عليه ومعاداة الاحرار له وحذر الانجليز من سياسته الطائشة التى قلبت الاحرار ضده وهدمت التوازن القائم ، عندما ظهر ذلك بدأ الملك يركز من جديد على مسألة الخلافة ومؤتمرها ، ليكسب بها مايعوض ضعفه . ولكن هذا الضعف نفسه كان من أهم أسباب فشله في هذه المسألة أيضا . لأن أعداء الاستبداد المجرد من الغطاء المعنوى ، لن يقبلوا استبدادا مستترا بهذا الغطاء . وقد جاء الهجوم على مسمى الملك في ميدان السياسة من الوفد الاحرار ، وفي ميدان الدين من بعض رجال الأزهر وجماعة الشيخ أبى الغزائم والجماعات الاسلامية خارج مصر .

ففى ٢ فبراير ١٩٢٦ عقدت «الهيئة العلمية الدينية الاسلامية الكبرى» اجتماعا قررت فيه عقد مؤتمر الخلافة فى ١٣ مايو ، واصطحب تحديد الموعد ببيان حدد برنامج عمل المؤتمر وهو النظر فى مسألة الخلافة ومن يصح أن تسند اليه ، واهاب بالشعوب التى تغار على دينها أن تختار ممثلها لحضوره . (٨٨) وصرح شيخ الأزهر بان المؤتمر دينى لادخل للسياسة فيه ، وأنه سيبحث فى مدى وجوب الخلافة ثم فيمن يكون خليفة وكذلك اتجه حديث الشيخين محمد بخيت وحسين والى تحديد مهمة المؤتمر . (٨٩) وكان ثلاثتهم أنشط العناصر فى هذه الدعوة .

اصطحبت الدعوة بحملة تعبئة كبيرة للمؤتمر ، تنبه الى تأثير الخلافة فى حياة المسلمين ومنزلتها منذ كانت أيام الصحابة ، والى مايلحق كرامة المسلمين من الاهانة بالفائسها ومايكسبون من شباب من احيائها (٩٠) . وكان الملك حريصا أن يعقد المؤتمر قبل انتخابات

مجلس النواب ، حتى يواجه انتصار أعدائه المتوقع بقوة المؤتمر الاسلامى العام وأمله فى الخلافة . (٩١) وكشف مع هذه الحملة أيضا عما يعتبر مذهبيا سياسيا متكاملًا يصاغ به نظام الحكم ان استقرت الخلافة لملك مصر . وهو مذهب يناقض أساس دستور ١٩٢٣ . كتب مراسل الديلى نيوز لصحيفته (٩٢) ، يقول ان الملك طامح الى الخلافة ، وان كبار رجال الدين هم موظفون لايشك فى علاقتهم بالحكومة . ثم قال ان هناك تيار قوى فى العالم الاسلامى لاعادة الخلافة مع تعديلها تعديلًا جوهريًا طبقًا للآراء المصرية الحديثة ، وهو أن تكون الخلافة هيئةً نيابية تقوم بوظيفتها بواسطة مجلس دائم يمثل العالم الاسلامى ، ويكون الخليفة هو رئيس المجلس . فرد الشيخ محمد فراج الميناوى (رئيس جمعية تضامن العلماء والداعية النشيط للمؤتمر منذ ١٩٢٥ وسكرتير شيخ الأزهر) يقول «ما وضع الخلافة فى هيئة نيابية تعمل بواسطة مجلس دائم تحت رئاسة خليفة صورى لايمك من معنى الخلافة الا اسمها ، فهو نظام أوروبى غريب على الاسلام تؤيده الحكومات الجمهورية أو الشعوب الصالحة للحكم الجمهورى ، وينكره التاريخ الاسلامى من عهد خلافة الخلفاء الراشدين اثنى عهد الدولة العثمانية ، ولانه نظام أقرب شبيها بالنظام الاوروبى الذى أعطته الكنيسة الكاثوليكية أو التعاليم المسيحية الى البابا .» ثم حدد تصورده عن النظام السياسى للخلافة بقوله «يجب أن يملك الخليفة جميع حقوقه الشرعية باعتبارها نائبًا عن صاحب الشريعة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا ، ويجب أن يكون مقيدًا بالشورى فيما لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة ، فيستشير العالم الاسلامى بواسطة مجلس عرش الخلافة .» (٩٣) فالنظام المقترح باسم الدين هو حكم الفرد الواحد مع وجود مجلس استشارى من العالم الاسلامى . وهو ذات النظر الذى أوضحه الشيخ بخيت فى كتابه .

وفى مواجهة هذا الاتجاه ، كانت الحساسيات السياسية بين الوفد والاحرار قد زالت بالانقلاب . فتكاتفوا فى طعن حركة الملك ودعواه . واستنكروا جميعا عقد المؤتمر منبهين الى حرج موقف مصر اذا اختير ملكها خليفة للمسلمين . واذا كانت الخلافة دينية مدنية تؤيدها القوة والسلطة ، فهل ستكون مصر مسئولة عن مسائل الدفاع عن الامم الاخرى ، وهل تصبح الخلافة فى مصر كقناة السويس فيها مصدرا آخر لطمع الدول الكبرى فيها واستمساك الانجليز بها ، وهل فى ذلك ما يؤلب الدول المسيحية على مصر . ثم ماهو أثر الخلافة فى الحقوق الدستورية التى ظفرت بها الأمة ، واذا كان الدين يخلى الخليفة من التبعية فكيف يكون حاكمًا بغير تبعة ولا مسئولية . وذكرت «البلاغ» انه اذا كانت الخلافة تثير كل هذه المسائل ، فكيف ينص رجال الأزهر أن من حلفهم وحدهم الفصل فيها جميعا ، هم ومن يدعونهم من «شعوب الامم الاجنبية» (٩٤) .

ومن جهة أخرى ، اذا كانت مسألة الخلافة سياسية وليست شرعية فقط ، فالواجب أن يترك علماء الدين هذا الأمر لرجال السياسة . واختيار ملك خليفة يثير مشاكل يتعذر معها على الخليفة أن يقوم بواجباته الشرعية ، ويتعرض معها الدستور للخطر وعلاقات مصر الخارجية للاضطراب ، واذا لم يختار خليفة فان ذلك يسى كرامة الدولة المصرية . وترشيح الملك للخلافة لايعنى فيه موقف رجال الدين ، انما يقتضى موافقة البرلمان المصرى طبقًا للمادة ٤٧ من الدستور . وفالت السياسة «ربما كانت مصلحة مصر السياسية ومصلحة ملكها الا تثار مناقشة برلمانية فى مثل هذا الموضوع .» وذكرت أن قيام العلماء بالدعوة لهذا المؤتمر واختيار الخليفة معناه «قيام سلطة الى جانب الحكومة قد ترى غير رأى الحكومة . .» ووجود السلطين يثير الفوضى والتضارب . كما بررت «السياسة» دعوتها الى المؤتمر فى

١٩٢٤ بان الحكم وقتها كان في يد حكومة نيابية أما الآن فان الظروف قد تغيرت . (٩٥) وقد ذكرت الدبلى نيوز أن حركة عنيفة تقوم في مصر خوفا من احتمال أن تسند الخلافة للملك فؤاد (٩٦) .

رجال الدين والخلافة :

انبعت الهجوم على مسمى الملك أيضا ، من داخل الأزهر ومن بين رجال الدين . وقد عرف أن أربعين من علماء الأزهر وقعوا عريضة ذكروا فيها أن مصر لاتصلح في الوقت الحاضر دارا للخلافة (٩٧) . وهى لاتزال محتلة بدولة أجنبية . والحكم فيها لايزال بأيدي غير ابنائى وحكومتها أباحت المحرمات من خمر وبغاء وميسر قابونا . (٩٨) واهتم الملك بهذه الدعوة لقيامها من الأزهر ، ودار التحقيق في سرية مع الموقعين على العريضة . ثم عملت الحكومة على اصطناع عريضة مضادة دارت تصفط على النسيوخ المذكورين للتوقيع عليها . (٩٩) ويذكر الدكتور محمد حسين أن تكتم الحكومة لخبر هذه العريضة كما يدل التكتيب الرسمى الذى نشر في الصحف عنها ، كان حرصا من الحكومة ألا يذيع الامر فيشجع الآخرين على المعارضة ، ولكن هذا التكتم لم يغن شيئا عن اتساع نطاق هذه المعارضة (١٠٠) .

وقد كان الشيخ محمد ماضى أبو المزاتم ، شيخا للطريقة الغزالية وشخصية دينية معروفة وصاحب فلم يدور في كثير من الصحف عن مسائل الدين والأخلاق . وكان يتميز طول حياته بحس سياسى واضح واهتمام بقضايا السياسة كبر ، وعرفت له مواقف وكتابات عن حقوق الأمة والاستقلال والجزاء عن وادى النيل . (١٠١) وهو من الجيل الذى تفتح مع الثلث الاخير من القرن الماضى ومع الاحتلال البريطانى وله «دعاء الفؤاد» وهو يدل على ذوق سياسى طريف «اللهم باسمك العظيم الاعظم ، وبجاه المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وبسر أسمايك الحسنى ماعلمنا منها وما لم نعلم ، أن تعجل بالانتقام ممن ظلم ، وأن توقع الظالمين في الظالمين والكافرين في الكافرين ، وأن يخرج المسلمين من بينهم سائين غانمين يارب العالمين » . وهو يعكس في منطقة نفسية نهايات القرن الماضى في مصر .

وما أن أقيمت الخلافة في ١٩٢٤ ، حتى بادر الشيخ بالحديث في هذا الامر ، فقال أن الحكومة الوطنية القائمة منشقة في طلب الاستقلال التام ولاينبغى صرفها عن هذا المطلب لأمر آخر ولا أن يسمح باستغلال العدو الفرصة ليقهر النواب الجدد ، ثم طالب أن تذهب بعثة الى أنقرة تستكشف الحقائق ، وأعلن عن مؤتمر اسلامى يعقد بمنزله يوم ٢٠ مارس (١٠٢) .

كانت وجهة نظر أبى المزاتم أن مصر لاتصلح للخلافة لقيام الاحتلال والنفوذ الاجنبى . وانه يجب العمل على ابقاء الخلافة في تركيا وتقويتها ، فاذا لم يمكن ابقاؤها هناك ، وجب انتخاب خليفة من دولة اسلامية لاتخضع للاحتلال ولا للنفوذ الاجنبى . وانه يجب ابعاد الملك فؤاد عن هذا الامر . ويعتبر عبد المجيد لايزال خليفة حتى يختار غيره . وكان هذا أيضا رأى جماعة الخلافة بالهند بزعامة محمد وشوكت على ، فالتقى أبو المزاتم معهما في العمل ، وصاغ هذا الموقف دعوتهم بطابع معاد للابجلىز (١٠٣) .

وكان الامير خالد حفيد عبد القادر الجزائرى مقيما بالاسكندرية وعلى اتصال وثيق بابى المزاتم (١٠٤) . وقد كتب يقول انه يود بقاء البيعة لعبد الجيد جمعا لشعبات المسلمين ولما ينصف به من مكارم الاخلاق ، فاذا كانت ارادة تركيا قد نفذت بخلعه ، واذا كان كثير من الملوك طامعين في الخلافة رغم كونهم واقعين تحت السيطرة الاجنبية ، واذا

كانت فكرة عقد المؤتمر لا تحتاج الى وقت طويل ولا يؤمن نجاحها ، فيجب المسارعة في حسم مسألة الخلافة ببيعة الملك الاسلامى الوحيد الجامع لشروط الخلافة وهو الملك أمان الله ملك الافغان . وأطردت كتاباته مؤيدا فكرته هذه ، وقال ان الاجانب يسيطرون على مصر وفلسطين والهند وشمال افريقيا وجزيرة العرب وسوريا ولا يبقى الا أفغانستان(١.٥)

انعقد مؤتمر أبى العزائم في موعده ، وأسفر عن تشكيلات أوضحت نوعا من علاقاته السياسية ، وعن قرارات أوضحت أهدافه . أما التشكيلات فاهمها انتخاب لجنة تنفيذية تدعو لمؤتمر اسلامى عام أنتخب أبو العزائم رئيسا لها وعلى فهمى كامل نائبا للرئيس ، وهو شقيق مصطفى كامل وأحد أقطاب الحزب الوطنى ، مع ترشيح الامير عمر طوسون لرئاسة اللجنة العامة . والمعروف ان كان للامير عمر طوسون في هذه الفترة علاقة بالحزب الوطنى . أما عن أهداف المؤتمر فهي تكوين مؤتمر اسلامى عام وتكوين لجان فرعية في أنحاء البلاد المصرية للدعوة للمؤتمر . وقد اجتمعت اللجنة لتحضيره في ٢٢ مارس وقررت تأليف تلك اللجان والاتصال بالهيئات الاسلامية في الخارج وعقد الاجتماعات الدورية . وتقرر انه بعد أن تتم اللجنة العليا عملها بدعوة المؤتمر فانها « لا تحل ولا تنتهى مهمتها بانتهاء العمل بل تستمر في وادى النيل باسم جماعة الخلافة الاسلامية .. » ثم وضع قانون للجماعة يتضمن مبادئ كثيرة منها الطاعة التامة للخليفة والدفاع عن النظام الشورى ونشر الفضائل .. الخ مع مجادلة غير المسلمين بالتى هى احسن واحترام حرية الاديان . كما نص قانون الجماعة على شروط عضويتها وواجبات الرئيس الذى لا يتغير مدة حياته الا اذا استقال أو أقالته الأغلبية ، ونص على المستويات التنظيمية للجماعة وهى الجمعية العمومية التى تتكون بالانتخاب وتجتمع دوريا ، واللجنة التحضيرية واللجنة الشرعية ولجنة السكرتارية وأمانة الصندوق ، واللجان الفرعية التى تؤلف في المدن والقرى ولكل منها رئيس ووكيل وسكرتير وأمين صندوق ، وأن يكون للجماعة صحفا .. الخ (١.٦) .

وعلى الفور نشطت الجماعة في تكوين اللجان مبتدئة باحياء القاهرة (١.٧) . وحرص أبو العزائم أن يبعد عن اثاره حذر الوفد منه ، وأكد انه لولا انشغال الحكومة بشئون التحرير لكانت هى الاولى للدعوة للمؤتمر ، فلما سئل عن رأيه في الحالة الحاضرة قال : مؤيدا للحكومة « بصفتى مصرية ارانى والحمد لله في مجتمع كنت أتمنى أن أعيش فيه منذ أكثر من أربعين سنة . » (١.٨) ثم طالب الأزهر أن يكون لجنة فرعية تنضم اليه بدل أن يشكل هيئة أخرى لدعوة المؤتمر . (١.٩) .

والحاصل انه بعد ظهور « الهيئة العلمية .. » بدأ من كثير من أقسام الرأى العام ، التركيز على هذه الحركة الرسمية باعتبارها الاصل الذى ينضم اليه غيره . (١.١٠) ووجه أبو العزائم بهجوم رجال الملك عليه ناظرين الى حركته كحركة مناوئة لمسامى فؤاد (١.١١) . وبالنسبة للوفد فقد أثار حذره ان جماعة أبى العزائم أوجدت تنظيما ذا مستويات واجتماعات دورية واشتراقات يجمعها من أعضائه فضلا عن التبرعات ، وهو يتكون على اتصال بالحزب الوطنى وبالامير عمر طوسون المناوئين للوفد ، ويعلم أن من مبادئه الطاعة التامة للخليفة والا يكون الخليفة مصرية مما يوزع ولاء المصريين . وقالت كوكب الشرق ان هذه الدعوة تشيع البلبله وتثير الشبهة ، ونشرت البلاغ للشيخ المنياوى ان الحركة العزائمية أصبحت عرضة لتلاعب الاحزاب في مناوئة العرش والحكومة الحاضرة وان الشيخ يكثر من التردد على نوادى بعض الاحزاب ، وان خالد الحسينى رئيس لجنة الاسكندرية يخدم أغراضا اجنبية ، على علم من أبى العزائم . (١.١٢) .

وبعد سقوط حكومة الوفد وتولى زيور الحكم ، ومع اشتداد رغبة الملك في الخلافة ، زاد تعرض الادارة للجان العزائية ، وكانت صحافة الملك تستعدي عليها السلطة ، وجرى القبض على بعض أعضاء اللجان في الأقاليم ومصادرة محاضر الجلسات ومجلة « المدينة المنورة » مع تفتيش دار أبي العزائم ومنعه من السفر للحج . (١١٣) على أن عمر طوسون وقف من البداية مع الجماعة يدعمها ويدافع عن دعوتها (١١٤) .

وإذا كانت الحركة لم تفز الى شيء ذي بال ، الا اشتراكها في المؤتمر الاسلامي الذي انعقد بمكة في ٩ يونية ١٩٢٦ وحرفه الملك ابن سعود عن النظر في مسألة الخلافة أصلا ، فإن الحركة قد ساهمت في اضعاف حركة الملك ، اذ كانت حركة مناوئة له بولدت داخل فكرة الخلافة ، وقد عارضته بشدة وأفسدت عليه بعض سعيه وأفسدت عليه دعوى ان رجال الدين ينصرونه .

ويضاف الى المساهمة في اضعاف حركة الملك ، مواقف الدول الاسلامية وشعوبها التي عارضت فؤادا . واجتمعت المعارضة على فؤاد من اتجاهات ثلاثة ، اتجاه ملوك الدول الاسلامية الطامعين في الخلافة كالملك حسين الهاشمي الذي تأثرت بموقفه الهيئات الدينية الرسمية في شرق الأردن والعراق ، وملك الافغان ، وكذلك الملوك غير الطامعين فيها ولكنهم يعارضون اسناد الخلافة لأحد ما كالملك ابن سعود بالحجاز وامام اليمن . واتجاه البلاد الواقعة تحت الاستعمار غير البريطاني كاليئات الرسمية التي تأثرت بموقف الاستعمار الفرنسي ، واتجاه الشعوب الاسلامية وهيئاتها غير الرسمية المتصلة بالحركة الوطنية والذين عارضوا قيام الخلافة واسنادها لملك يخضع للانجليز ، كلجنة العلماء ولجنة الخلافة المركزية بالهند وبعض هيئات سوريا ، أما فارس فقد استمسكت بكونها بلدا شيعيا لا شأن لها بالامر . واما تركيا فقد ألغت الخلافة ولا يعقل أن تلغى الخلافة من عندها وتؤديها في بلد آخر .

مؤتمر الخلافة :

حوصرت دعوة الخلافة على المستويات المختلفة ، سياسيا ودينيا ، داخليا وخارجيا ، وظهر خلال الأشهر الثلاثة بين تحديد موعد المؤتمر وانعقاده ، ان الامر تحيطه عوامل الفشل . وادى هذا برجال الملك أن يفكروا في التراجع الهادئ . ففتصلوا أولا من أن ثمة رغبة لفؤاد في الخلافة (١١٥) ، ثم أعادوا صياغة برنامج المؤتمر على نحو يجنبهم الهجوم . ذكرت « الاتحاد » ان التراجع عن عقد المؤتمر مستحيل بعد أن اقترب مواعده ، وأزاء ذلك فلا مانع من أن يقتصر على دراسة مسألة الخلافة وأن يكون بمثابة تمهيد لاجتماع آخر يعقد في موعد آخر وفي بلاد غير مصر لاختيار الخليفة . (١١٦) واجتمع مجلس ادارة المؤتمر برئاسة شيخ الأزهر في ٢٥ ابريل لوضع لائحة المؤتمر وتحديد برنامجها ، وحصر البرنامج في ست مواد ليس فيها اختيار الخليفة وهي ، بحث حقيقة الخلافة وشروط الخليفة ، ومدى وجوب الخلافة ، وبما تنعقد ، وهل يمكن ايجاد الخلافة المستجمة للشروط ، وإذا لم يمكن فما هو الحل ، وإذا أمكن فما يجب أن يتخذ لنصب الخليفة . وقد أدى هذا التراجع الى احتدام الخلاف داخل مجلس الادارة ، اذ عارض الشيخ محمد شاكرا بحدة عدول المجلس عن البند ١٤ من بيان ١٩٢٤ الخاص باختيار الخليفة (١١٧) .

انعقد المؤتمر في ١٣ مايو برئاسة شيخ الأزهر ، وحضره نحو ٢٥ مندوبا منهم مفتي الموصل وحيفا والقدس ومحام شرعي من عكا ومفتي بولندا واثنان من جاوه وواحد من

الهند وواحد من الترنسفال . وحضره من مصر ستة أعضاء أربعة منهم فقط من كانوا من بين الاثنين وعشرين عضوا بمجلس ١٩٢٤ . وكان انعقاده بشارع نور الظلام في حراسة جمع من طلبة الأزهر ورجال البوليس لئلا يدخل الا ذوى البطاقات . وفرضت السرية على أعماله . وما ان انتهت مراسيم الافتتاح وخطبة شيخ الأزهر الذى دعا لعودة الخلافة نجما للمسلمين ، حتى ظهرت الخلافات على الفور بين المجتمعين . فاستنكر بعض الأعضاء سرية الجلسات ومنع الصحفيين من شهوده ، وزاد هذا الاستنكار لما لوحظ أن مندوب صحيفة « المقطم » ذات الميول الانجليزية يحضر وحده الجلسات ويتكرر اتصال سكرتير المؤتمر الشيخ والى به . ثم اختلفوا حول طريقة اختيار وكيل المؤتمر اذ رأى البعض وجوب انتخابه اكتفاء بنعين الرئيس . ثم ثار كثيرون لما لاحظوه من أن كلماتهم لا تدون كاملة بمضابط الجلسات ، وتبدلت في هذا الشأن اقوال عنيفة . وطالب الأعضاء العرب أن يرسل المؤتمر احتجاجا على مذابح الفرنسيين في دمشق فعارضهم الأعضاء المصريون . يحكى الشيخ الظواهري « كان انعقاداً مشوها مبتورا .. » وان شيخ الأزهر لما خشى على مقام مصر من لهجة الوفود دعم الوفد المصرى بأعضاء جدد من ذوى السياسة والكياسة منهم الظواهري وأحمد تيمور ووحيد الابوبى (١١٨) .

أما عن أعمال المؤتمر (١١٩) فقد كون بجلسته الثانية لجنتين ، تبحث كل منهما موادا ثلاثة من مواد البرنامج الست وأعدت كل منها تقريرا . فاكدت اللجنة الاولى تعريف الخلافة بأنها رئاسة للدين والدنيا لا تنفصلان ، وان شروط الخليفة هى البلوغ والعقل والحرية والذكورة وسلامة السمع والبصر والنطق مع القدرة على اقامة الحدود وتنفيد الاحكام وحماية بيعة المسلمين وأن يكون ذا رأى وبصر بتدبير مصالح المسلمين ، وذكرت أن شرط القرشية فيه قولان أحدهما انها لا تشترط ، وقال الشيخ بخيت وحتى ولو اشترط فانه يعذر نوافرها الآن مع استيعاف الشروط الاخرى ، وذكرت ان الخلافة تعقد باستخلاف الامام السابق أو بيعة أهل الحل والعقد أو بالتقلب والقهر من مسلم تتحقق فيه الشروط . وذكر مندوب الهند أن الخلافة خلافة اقوام لا خلافة فرد وطالب أرجاء البت في المسألة .

أما اللجنة الثانية فقد انتهى بحثها الى ما ينفى قيام المؤتمر ، اذ ذكرت أن مركز الخلافة « لا يمكن البت فيه الآن » . وذكرت ما مفاده استحالة قيام الخلافة بعد نشوء الحكومات الوطنية ، وانه لو فرض وتوافر الاستقلال للشعوب الاسلامية وعدم تبعية حكوماتهم لغيرهم فان « أهم الشروط في الخليفة أن يكون له من النفوذ ما يستطيع معه تنفيذ أحكامه وأوامره وأن يدافع عن بيضة الاسلام وحوزة المسلمين طبق احكام الدين ، هل من الممكن الآن قيام الخلافة الاسلامية على هذا النحو .. » وذكرت ان الخلافة قامت في صدر الاسلام لما كان للمسلمين من وحدة الكلمة « أما وقد تنافر عقد هذا الاجتماع وأصبحت ممالك وأما متفرقة بعضها عن بعض في حكوماتها واداراتها وسياساتها ، وكثير من بينها تملك نزعة قومية تآبى على أحدهم أن يكون تابعا للآخر .. » ثم قالت « اذا فرض واقم خليفة عام للمسلمين فلا يكون له النفوذ الشرعى المطلوب ولا تكون الخلافة التى يتصف بها خلافة شرعية بمعناها الحقيقى بل تصبح وهمية ليس لها من النفوذ قليل ولا كثير .. » وبهذا كان مفاد رأى اللجنة انه بعد نشأة القوميات في العالم الاسلامى لم يعد ثمة امكانية لقيام الخلافة ، وان ما يقام متخذا اسم الخلافة في هذه الظروف هو أمر وهمى ليس له من حقيقتها شيء . وهو حكم من اللجنة بانتهاء دورها التاريخى ما دامت القوميات ظهرت .

انتهى المؤتمر بالجلسة الرابعة ، اذ لوحظ ان الأمر بلغ مبلغ الخلاف بين المجتمعين ، فقام وحيد الأيوبي يقترح « حل المؤتمر العام على أن يضرب المجلس أجل انعقاده بعد . » فووفق على رأيه بالإجماع ، ويبدو أن كان هذا هو الإجماع الوحيد الذى انعقد فى المؤتمر . وقام الشيخ الطواهرى ببرد ذلك تجنباً للفشل الصريح بقوله ان المؤتمر غير قادر بتشكيله الضيق هذا على اجراء البيعة وأنه ينبغى تفادى الخلاف . ثم غلبه واقع الفشل الحاصل على أمره فقال ناعياً « أرى من العسير على وعلى اخوانى والأسف يملأ قلبى والحزن الشديد ينملنى أن نعلن اننا اجتمعنا لنقول ان المسلمين قد فقدوا كل حول وقوة ، ولنقول ان المسلمين أصبحوا متفرقين فى الارض طوائف يستحيل اجتماعها .. واذا كنا لسنا أهلاً لأن نبت فى مسألة الخلافة فكيف نكون أهلاً لأن نبت فى أن المسلمين قد فقدوا كل حول وقوة .. » (١٢٠) .

وهكذا وصل المؤتمر الى نقيض ما كان يسمى اليه ، وبدلاً من أن يسجل وجوب الخلافة سجل بعمله العكس . وكان نص القرار الختامى للمؤتمر محاولة لحفظ الشكل وان الخلافة ممكنة ، ويحيل فى ذلك الى اجتماع يتعقد فى مكان غير مصر لم يحصل الى زمان لم يحل بعد ذلك لأنه كان مضى من قبل حسبما صرحت اللجنة الثانية من لجان المؤتمر . وأبلفت قرارات مؤتمر القاهرة لمؤتمر مكة الذى أسقط فكرة الخلافة كلها من برنامجه .

المراجع

- The Caliphate, Sir Thomas Arnold, P.P. 89,98 (١)
 (٢، ٣، ٤) د . محمد حسين . الاتجاهات الوطنية فى الأدب المصرى . الجزء الثانى . ص ٢١ - ٢٧ .
 (٥) صحيفة الاهرام ، مقالات من ٤ - ٢٠ مارس ١٩٢٤ .
 (٦) صحيفة النظام ٦ ، ٩ مارس ١٩٢٤ ، صحيفة البلاغ مقالات بأعداد النصف الاول من مارس ١٩٢٤ .
 (٧) الاهرام ٦ مارس ١٩٢٤ والأعداد التالية .
 (٨) صحيفة السياسة ٥ مارس ١٩٢٤ .
 (٩) الاهرام ٦ مارس ١٩٢٤ .
 (١٠) الاهرام ، النظام ١٠ مارس ١٩٢٤ والأعداد التالية .
 (١١) نشر علماء التخصص بالازهر بياناً هاجموا فيه نداءات «الخونة المارقين» الذين ينادون ببيعة الملك حسين بن على صنيعة الإنجليز . د. محمد حسين المرجع السابق . ص ٢٧ - ٢٩ .
 (١٢) الاهرام ٧ مارس ١٩٢٤ .
 (١٣) السياسة ٧ مارس ١٩٢٤ .
 (١٤) السياسة ١ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ مارس ١٩٢٤ .
 (١٥) الاهرام ١٠ مارس ١٩٢٤ .
 (١٦) صحيفة مصر ٧ ابريل ١٩٢٤ .
 (١٧) الاهرام ٢١ مارس ١٩٢٤ .

- (١٨) البلاغ اعداد كثيرة مارس ١٩٢٤ .
- (١٩) د. محمد حسين ، المرجع السابق ص ٤٠ - ٤٤ ، د. محمد حسين هيكل ،
- مذكرات في السياسة المصرية . الجزء الاول ص ٢٣١ .
- (٢٠) د. د. محمد حسين ، المرجع السابق ص ٤٠ - ٤٤ .
- (٢١) السياسة ، وغيرها من الصحف ٢١ مارس ١٩٢٤ .
- (٢٢) السياسة ، الاهرام ٢٧ مارس ١٩٢٤ ، مجلة المؤتمر الاسلامى العام للخلافة
- بمصر ، العدد الاول . أكتوبر ١٩٢٤ .
- (٢٣) د. محمد حسين . المرجع السابق ص ٤٠ - ٤٤ . أحمد شفيق حوليات
- السياسة المصرية ، الحولية الاولى ص ١١٩ ، الحولية الثانية ص ١٠٦ .
- (٢٤) السياسة والازهر ، من مذكرات شيخ الاسلام الطواهرى ص ٢٠٩ - ٢١٠ .
- (٢٥) صحيفة الحساب ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ . نقلا عن كتاب «الاسلام وأصول الحكم
- لعلى عبد الرازق» دراسة ووثائق . محمد عمارة ص ٨ .
- (٢٦) السياسة ٢٢ فبراير ١٩٢٦ .
- (٢٧) الاهرام ٢١ مارس ١٩٢٤ مقال محمد فتدليل الرحمانى .
- (٢٨) النظام ١٢ مارس ١٩٢٤ .
- (٢٩) الاهرام ١٩ مارس ١٩٢٤ . بقلم أحمد الصاوى محمد .
- (٣٠) السياسة ٢٦ يناير ، ٢٣ فبراير ١٩٢٦ .
- (٣١) البلاغ ٣ ، ١٤ ، ١٥ ابريل ١٩٢٤ . مقالات للشيخ محمد شاكى .
- (٣٢) البلاغ ١٧ ، ٢١ ، ٢٥ ابريل ١٩٢٤ .
- (٣٣) ، (٣٤) البلاغ ١٤ ، ٢١ ابريل ، ١٣ يونيه ١٩٢٤ .
- (٣٥) السياسة ١٣ مارس ١٩٢٤ .
- (٣٦) النظام ١٦ ، ١٩ مارس ١٩٢٤ ، البلاغ ١٠ مايو ١٩٢٤ .
- (٣٧) السياسة ٢١ مارس ١٩٢٤ .
- (٣٨) النظام ١٣ مارس ١٩٢٤ .
- (٣٩) الاهرام ٢٢ مارس ١٩٢٤ .
- (٤٠) البلاغ ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ .
- (٤١) مجلة الكاتب . ثورة ١٩ والسلطة السياسية . طارق البشرى . أكتوبر ١٩٦٧ .
- (٤٢) البلاغ ١٤ ديسمبر ١٩٢٥ .
- (٤٣) د. محمد حسين . المرجع السابق ص ٤٠ - ٤٤ .
- (٤٤) البلاغ ١٤ ديسمبر ١٩٢٥ .
- (٤٥) البلاغ ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ .
- (٤٦) البلاغ ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ .
- (٤٧) البلاغ ١٤ ، ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ .
- (٤٨) السياسة ٢٣ فبراير ١٩٢٦ .
- (٤٩) البلاغ ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ .
- (٥٠) مجلة المؤتمر الاسلامى ... العدد الرابع . يناير ١٩٢٥ .
- (٥١) عبد الرحمن الراعى . في أعقاب الثورة . الجزء الاول ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .
- (٥٢) عبد الرحمن الراعى . المرجع السابق ص ٢٣١ .
- (٥٣) د. محمد حسين هيكل . المرجع السابق ص ٢٢٣ .

- (٥٤) د. محمد حسين هيكل . المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ٢٦٠ .
- (٥٥) البلاغ أول أكتوبر ١٩٢٥ .
- (٥٦) السياسة ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ مارس ١٩٢٤ .
- (٥٧) « الاسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق » دراسة ووثائق . محمد عمارة . بيروت .
- The Chatham House Version and Other Middle Eastern Studies, (٥٨) Elie kedouri, P. ١٩٤
- (٥٩) محمد عمارة . المرجع السابق ص ٤٣ - ٤٥ .
- (٦٠) على عبد الرازق . الاسلام وأصول الحكم . الطبعة الثانية . ص ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ .
- (٦١) على عبد الرازق . المرجع السابق ص ١٦ - ١٩ ، ٢٨ ، ٢٣ .
- (٦٢) على عبد الرازق . المرجع السابق ص ١٢ ، ٢٢ - ٢٥ ، ٢٨ ، ٢١ - ٢٣ .
- (٦٣) على عبد الرازق . المرجع السابق ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٤ .
- (٦٤) على عبد الرازق . المرجع السابق ص ٣٥ .
- (٦٥) مجلة المؤمن الاسلامي ... العدد الثامن ١٩٢٥ .
- (٦٦) مثلاً مقالات الشيخ يوسف الدجوى ، البلاغ ١٨ أكتوبر ١٩٢٥ .
- (٦٧) محمد بخيت . حقيقة الاسلام وأصول الحكم ص ٣٣ - ٣٥ .
- (٦٨) محمد بخيت . المرجع السابق ص ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٩٢ ، ١٠٧ .
- (٦٩) صحيفة الاتحاد ٥ ابريل ١٩٢٦ .
- (٧٠) محمد عمارة . المرجع السابق وما أشار اليه من مقالات عن «السياسة» .
- (٧١) صحيفة كوكب الشرق . مقالات رئيس تحريرها أحمد حافظ عوض ، أوائل يولييه ١٩٢٥ .
- (٧٢) البلاغ . أول أكتوبر ١٩٢٥ .
- (٧٣) البلاغ . ٨ أكتوبر ١٩٢٥ .
- (٧٤) نشر هذا المقال في الصفحة الاولى من عدد ٨ يولييه ١٩٢٥ ، وكان رد رئيس التحرير في الصفحات الداخلية أيضا .
- كوكب الشرق ٩ ، ١٠ يولييه ١٩٢٥ .
- (٧٥) كوكب الشرق ١٣ يولييه ١٩٢٥ .
- (٧٦) كوكب الشرق ١١ يولييه ١٩٢٥ .
- (٧٧) كوكب الشرق ١٥ ، ٢٥ يولييه ١٩٢٥ .
- (٧٨) أحمد شفيق . أعمالى بعد مذكراتى ص ١٨٢ - ١٨٣ .
- (٧٩) كوكب الشرق ١٧ أغسطس ١٩٢٥ .
- (٨٠) البلاغ ١٦ نوفمبر ١٩٢٥ .
- (٨١) كوكب الشرق ٢٢ ، ٢٥ يولييه ١٩٢٥ .
- (٨٢) كوكب الشرق ٢٧ يولييه ١٩٢٥ .
- (٨٣) كوكب الشرق ٧ ، ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .
- (٨٤) البلاغ ٤ ، ٩ أكتوبر ١٩٢٥ .
- (٨٥) كوكب الشرق ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٩ يولييه ، ١٧ أغسطس ١٩٢٥ .
- (٨٦) عبد الرحمن النرافى . المرجع السابق ص ١٣١ .

- (٨٧) البلاغ ١٣ ديسمبر ١٩٢٥ .
- (٨٨) مجلة المؤتمر الاسلامي ... العدد التاسع ١٩٢٦ . الاتحاد ١٣ فبراير ١٩٢٦ .
- (٨٩) حديث مع مراسل كوكب الشرق ٢٤ فبراير ١٩٢٦ .
- (٩٠) الاتحاد . ١٠ ، ١٧ مارس ١٩٢٦ .
- (٩١) السياسة . ٢٨ فبراير ١٩٢٦ .
- (٩٢) نقلا عن الاهرام ٣٠ مارس ١٩٢٦ .
- (٩٣) الاتحاد ٥ ابريل ١٩٢٦ ، الاهرام ٢٥ ابريل ١٩٢٦ .
- (٩٤) البلاغ ٢٨ فبراير ١٩٢٦ .
- (٩٥) السياسة . ٢٨ فبراير ١٩٢٦ .
- (٩٦) الاتحاد ٣٠ مارس ١٩٢٦ .
- (٩٧) كوكب الشرق ١٧ يناير ١٩٢٦ .
- (٩٨) كوكب الشرق ١٧ يناير ١٩٢٦ .
- (٩٩) السياسة ٢١ يناير ١٩٢٦ .
- (١٠٠) د. محمد حسين ص ٤٠ - ٤٤ .
- (١٠١) تراجع مقالاته في « النظام » الاشهر الثلاثة الاولى من ١٩٢٤ ، سيما ١٤ فبراير ، ١٧ مارس . وله كتابات سابقة في اللواء والاهرام وغيرها .
- (١٠٢) النظام ١٣ مارس ١٩٢٤ .
- (١٠٣) ، (١٠٤) عبد المنعم محمد شقرف . الامام محمد ماضي ابو العزائم ص ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ . وقد ذكر المؤلف ان خالد الحسيني مجاهد فلسطيني ، والواضح من كتاباته بالصحف غير ذلك .
- (١٠٥) الاهرام ١٧ ، ٢٠ ، ٢٣ مارس ١٩٢٤ .
- (١٠٦) كتيب «قانون جماعة الخلافة الاسلامية بوادى النيل» . ١٩٢٤ .
- (١٠٧) النظام ٢٧ مارس ١٩٢٤ .
- (١٠٨) النظام ٢٨ مارس ١٩٢٤ .
- (١٠٩) مصر ١٧ ابريل ١٩٢٤ .
- (١١٠) النظام ٣٠ مارس ١٩٢٤ ، البلاغ ٢ ، ١٤ ابريل ، ١٥ مايو ١٩٢٤ .
- (١١١) مصر ٢٠ ابريل ، ٧ مايو ١٩٢٤ .
- (١١٢) كوكب الشرق ٢٥ يوليه ١٩٢٥ ، البلاغ ١٣ يونيه ١٩٢٤ .
- (١١٣) الاتحاد ٢١ فبراير ١٩٢٦ ، عبد المنعم شقرف . المرجع السابق ص ٢١٩ .
- (١١٤) الاهرام ١٦ ابريل ١٩٢٤ ، النظام ٢٢ ابريل ١٩٢٤ ، عبد المنعم شقرف ص ٢٢٨ ، ٢٣٦ .
- (١١٥) الاتحاد ٣٠ يناير ، ٢٨ فبراير ١٩٢٦ .
- (١١٦) الاتحاد ١٨ مارس ١٩٢٦ .
- (١١٧) الاهرام ٢٧ ابريل ، ٧ ، ١٢ مايو ١٩٢٦ .
- (١١٨) السياسة والازهر . المرجع السابق ص ٢١٥ .
- (١١٩) الاتحاد ، الاهرام الاعداد ١٣ - ٢٢ مايو ١٩٢٦ .
- (١٢٠) الاتحاد ٢٢ مايو ١٩٢٦ .